OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

Distr.
LIMITED

ID/WG.472/3/Rev.1 (SPEC.)
25 August 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

17034-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

اجتماع المتابعة دون الاقليمي المعني بتعزيز
التعاون الصناعي فيما بين البلدان الافريقية
في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا*
طنجة ، المغرب ، ٣٠ أيار/مايو -
٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨

البرنامج المتكامل المنقح للترويج الصناعي لمنطقة شمال افريقيا الفرعية**

أعدتها أمانة اليونيدو

UNIDO-ID/WG.472/3/Rev.1
REVISED INTEGRATED
INDUSTRIAL PROMOTION
PROGRAMME FOR THE NORTH
AFRICAN SUBREGION.

* تنظم اليونيدو هذا الاجتماع بالتعاون مع مكتب "مولبوك" شمال افريقيا (مركز البرمجة والعمليات المتعدد الجنسيات لشمال افريقيا) التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا (الايكا) بطنجة ، ومع المنظمة العربية للتنمية الصناعية (الآيدو) وحكومة المغرب .

** لا تنطوي التسميات المستخدمة في المنشور ، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها ، على الاعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو نخومها . وقد صدرت هذه الوثيقة دون تنقيح .

V.88-28979

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	١
الغرض من التقرير	١	١
نطاق التقرير ومحتوياته	٢	١
الفصل		
الأول - التعاون الصناعي في المنطقة الفرعية	٣ - ٢٢	١
خلفية تاريخية	٣ - ٤	١
الهيكل الصناعي في المنطقة الفرعية	٥ - ٦	٢
استراتيجيات وسياسات التصنيع	٧ - ١٥	٣
عقد التنمية الصناعية لافريقيا	١٦ - ٢٢	٥
الثاني - البرنامج المتكامل الأولي للترويج الصناعي في شمال افريقيا	٢٣ - ٤٦	٧
القطاعات الفرعية الأساسية ذات الأولوية	٢٥ - ٣٥	٨
الموارد والخدمات والمرافق المساندة للتنمية الصناعية	٣٦ - ٤٥	١١
استراتيجية التنفيذ	٤٦	١٤
الثالث - تقييم تنفيذ مشاريع البرنامج المتكامل الأولي للترويج الصناعي	٤٧ - ٦١	١٥
حالة المشاريع	٤٧ - ٥٠	١٥
معوقات تنفيذ البرنامج الأولي	٥١ - ٥٨	١٦
الترتيبات المؤسسية دون الاقليمية الكفيلة بالنهوض بالتعاون الصناعي	٥٩ - ٦١	١٨
الرابع - البرنامج المتكامل المنقح للترويج الصناعي	٦٢ - ٦٨	١٨
اختيار القطاعات الفرعية الأساسية ومشاريع الاستثمار الأساسية	٦٤ - ٦٨	١٩
المشاريع الأساسية	٦٧	٢٠
المشاريع الأساسية الجديدة	٦٨	٢٢
المشاريع المساندة	٦٨	٢٤
الخامس - الاستراتيجية المطلوب اعتمادها لتعجيل تنفيذ البرنامج المنقح	٦٩ - ٨٦	٢٥
التدابير المطلوب اتخاذها	٦٩ - ٨٠	٢٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
النهوض بالبرنامج	٨١	٣٠
تعبئة الموارد المالية	٨٢ - ٨٣	٣٠
دور وكالات التنسيق وغيرها من الوكالات	٨٤ - ٨٦	٣١

المرفقات

الأول - معايير اختيار المشاريع الصناعية الأساسية متعددة الجنسيات/ دون الاقليمية	٣٣
الثاني - حالة تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج الأولي	٣٥
الثالث - ملامح المشاريع التي استبقيت في البرنامج المنقح	٤٧
الرابع - معلومات موجزة عن المشاريع الجديدة	٦٩

مقدمـــة

الغرض من التقرير

١ - أعدت هذه الوثيقة بادىء ذي بدء لتكون أساسا للمناقشة في اجتماع المتابعة دون الاقليمي المعني بتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان الافريقية في اطار عقد التنميـــة الصناعية لافريقيا . ثم جرى تعديلها على ضوء المناقشات التي أجريت مع المسؤوليـــن عن التعاون والتنمية الصناعية في مختلف بلدان المنطقة الفرعية ومع المنظمة العربيـة للتنمية الصناعية (الآيدو) ، وعلى ضوء المناقشات التي دارت في الاجتماع دون الاقليمي .

نطاق التقرير ومحتوياته

٢ - يقدم الفصل الأول معلومات خلفية عن التعاون الصناعي في المنطقـة الفرعيـة . ويقدم الفصل الثاني عرضا للبرنامج المتكامل الأوّلي للترويج الصناعي وللمشاريع التي استبقاها الاجتماع دون الاقليمي الذي عقد في تونس (الجمهورية التونسية) في آذار/مارس ١٩٨٤ . ويقدم الفصل الثالث تقييما للحالة الراهنة لتنفيـــذ ذلك البرنامج ، يتضمن تحليلا للمشاكل المصادفة . أما الفصل الرابع فيعرض الخطوط الأساسية لبرنامج متكامل منقح للترويج الصناعـي جرى صوغه أثناء اجتماع المتابعة دون الاقليمي الذي عقد في طنجة ، المغرب ، من ٣٠ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بينما يقترح الفصـل الخامس استراتيجية لتعجيل تنفيذ البرنامج المنقح المقترح .

الفصل الأول

التعاون الصناعي في المنطقة الفرعية

خلفية تاريخيـة

٣ - تضم منطقة شمال افريقيا الفرعية ستة بلدان هي : تونس والجزائر والجماهيريـة العربية الليبية والسودان ومصر والمغرب.(١) ويناهز اجمالي عدد سكانها (باستثناء موريتانيا) ١٣١ مليون نسمة (أي ما يقارب ٣٠ في المائة من مجموع سكان افريقيا) ، وتشير التنبؤات الى أن هذا العدد سيناهز ١٣٦ مليونا في عام ١٩٩٠ ثم ١٨٩ مليونا بحلول عام ٢٠٠٠ . أما عـــدد سكان الدول الأعضاء منفردة فكان في عام ١٩٨٦ كما يلي : تونس ٧ر٤ مليـــون نسمـــة ،

---

(١) تعتبر موريتانيا جزءا لا يتجزأ من منطقة شمالي افريقيا الفرعية ، بحكم صلاتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية الوثيقة مع بلدان هذه المنطقة الفرعيه ، وان لم تكن تنتمي اليها حسب التصنيف المعتمد في منظومة الأمم المتحدة .

الجزائر ٢٢٫٦ مليون نسمة ، الجماهيرية العربية الليبية ٣٫٩ مليون نسمة ، السودان ٢٠ مليون نسمة ، مصر ٥٤ مليون نسمة ، المغرب ٢٣ مليون نسمة . وتتمتع المنطقة الفرعية بأعلى ناتج محلي اجمالي في القارة (٤١ في المائة من مجموع افريقيا) وبأعلى معدل نمو فيها ، بينما يتجاوز مستوى البنى الأساسية والصناعة المستوى الوسطي للمنطقة بمجملها . وتحتل المنطقة الفرعية مكان الصدارة في افريقيا من حيث حجم التبادل التجاري ونموه .

٤ - وتحتل أنشطة القطاع الزراعي موقعا مهيمنا في بلدان المنطقة الفرعية ، وهي تشمل انتاج القطن والزيتون والحمضيات وقصب السكر والقمح ، ويعمل فيها زهاء ٥٠ في المائة من القوة العاملة . وتعتمد بعض البلدان على تصدير محصول نقدي واحد ، بينما تمتلك بلدان أخرى مجموعة أوسع من الصادرات . وثمة بلدان أخرى تعتمد ، رغم هيمنة الزراعة فيها ، اعتمادا شديدا على تصدير المنتجات المعدنية للحصول على ايراداتها من النقد الأجنبي . وتضم المجموعة الأخيرة المغرب (الفوسفات) والجزائر والجماهيرية العربية الليبية (النفط) . وتمتلك المنطقة الفرعية موارد طبيعية أخرى كالمنغنيز والنحاس والرصاص وركاز الحديد . وتعتمد بلدانها على المصادر الخارجية للحصول على معظم مدخلات عوامل الانتاج كالسلع الانتاجية والسلع الوسيطة والتكنولوجيا والتمويل والخدمات . ومختصر القول ان هشاشة اقتصادات المنطقة الفرعية ليست ناشئة من مجرد اعتمادها على تصدير عدد محدود من السلع الأولية التي تحدد أسعارها في الخارج ، وانما من اعتمادها أيضا على استيراد مدخلات عوامل الانتاج الصناعي المتزايدة التكاليف. بيد أن كثيرا من بلدان المنطقة الفرعية أجرت على مدى السنتين الماضيتين اصلاحات اقتصادية وهيكلية ، مما أدى الى تصاعد في النشاط الصناعي .

الهيكل الصناعي في المنطقة الفرعية

٥ - تحتل المنطقة الفرعية مكان الصدارة في افريقيا من حيث مستوى التطور الصناعي . فقد أنشأت بعض بلدانها صناعات أساسية ضخمة (الجزائر ، مصر ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية) ؛ وأنشأ البعض الآخر مجموعة واسعة من الصناعات الخفيفة (تونس ، الجزائر ، المغرب ، السودان) . وتمتلك بلدان المنطقة الفرعية ، على سبيل المثال ، مجموعة واسعة من الموارد الهامة ، وخصوصا من الموارد الزراعية والمائية والمعدنية والطاقية والبشرية ، تمثل قاعدة متينة لصناعات مكتفية ذاتيا ولتصنيع مستكف في المنطقة الفرعية ، خصوصا اذا جمّعت تلك الموارد معا . وفي هذا الصدد ، أدى فقدان التنسيق السليم بين بلدان المنطقة الفرعية ، وما نتج عنه من انشاء صناعات متماثلة في مختلف البلدان رغم محدودية السوق ، الى ارتفاع تكاليف الانتاج .

٦ - وبصرف النظر عن الانجازات المرموقة في مجال التنمية الصناعية ، لا يزال كثير من البلدان يعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي (المغرب والسودان وتونس) ولفرص العمالة (اذ تستأثر الزراعة بأكثر من ٥٠ في المائة من القوى البشرية المتاحة). بيد أن قلة ما يلقاه هذا القطاع من عناية يدفع به الى التدهور ، وتشير الاحصاءات

الاقتصادية لبلدان المنطقة العربية الى أن اسهام الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي يتناقص نتيجة لتزايد الهجرة من الأرياف الى المدن . فبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٣ تراوح معدل هذا التناقص ، الذي يختلف من بلد الى آخر ، بين ١٠ و ٦٠ في المائة . ويجري اتخاذ تدابير لوقف النزوح من المناطق الريفية ، بتزويد المزارعين بالامدادات اللازمة (مبيدات الآفات ، الآلات ، الأسمدة) ، وبايجاد تكامل بين الصناعة والزراعة .

استراتيجيات وسياسات التصنيع

٧ - اعتمدت بلدان المنطقة وأنشأت نظما سياسية واقتصادية مختلفة . اذ اختار بعضها الاقتصاد المخطط بينما اختار البعض الآخر الاقتصاد الحر . بيد أنه بصرف النظر عن النظام الاقتصادي والسياسي الراهن ، تستخدم بلدان المنطقة "الخطة" كأداة للتكهن والضبط لفترات تتفاوت بين ثلاث وخمس سنوات تبعا للبلد ومستوى تطوره .

٨ - وقد اكتسبت جميع بلدان المنطقة الغربية تقريبا خبرة في كل المجالات ذات الأولوية المبينة في برنامج العقد ، ولا سيما : صناعة الحديد والصلب والصناعة الميتالورجية (مصر والجزائر وتونس) ؛ الصناعة الهندسية (الجزائر ومصر وتونس والمغرب) ؛ الصناعة الكهربائية (الجزائر ومصر وتونس والمغرب) ؛ الصناعة الكيميائية (الجزائر وتونس ومصر والمغرب) ؛ الصناعات المتصلة بالطاقة (جميع البلدان) ؛ صناعة النسيج (جميع البلدان) ؛ الصناعات الحراجية (السودان) ؛ صناعة مواد البناء (جميع البلدان) ؛ الصناعة الزراعية - الغذائية (الجزائر وتونس والمغرب ومصر والسودان) ؛ وصناعة تجهيز الأسماك (المغرب) .

٩ - ولدى النظر في مستوى النمو الصناعي الذي حققته بلدان المنطقة الغربية يبدو الآن أن استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها هذه البلدان قد ركزت عموما على التصنيع القائم على الموارد المحلية وانتاج بدائل الواردات والتوجه التصديري وصنع السلع الانتاجية . أما سياسة التصنيع التي اتبعها كل بلد منها في تنفيذ استراتيجيته للتنمية الصناعية فقد تباينت تباينا شديدا تبعا للظروف الاجتماعية - الاقتصادية والأولويات الوطنية ونطاق الأدوات السياساتية المناسبة للنظم والهياكل الأساسية المحلية وكذلك الموارد الطبيعية المتوافرة .

١٠ - ففي الجزائر ، مثلا ، تركز الاهتمام على صناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية والميتالورجية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة الكيمياويات والبتروكيمياويات ، الى جانب ما يرتبط بها من خدمات ومرافق للاستشارات الهندسية والتدريب . أما في مصر ، فيبدو أن الاهتمام كان منصبا على الصناعات الهندسية بما في ذلك معدات النقل ، وعلى الصناعات الثقيلة ، كالحديد والصلب والألمنيوم والصناعات الميتالورجية والكيمائية ، وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية وصناعة صيد الأسماك وتجهيزها ، الى جانب الخدمات المساندة اللازمة للتصميم والبحث والتطوير ومرافق التدريب والاختبار . وأما في حالة السودان فكان التصنيع موجها في المقام الأول نحو الصناعات الزراعية والصناعات المتصلة بالزراعة الى جانب الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، مع قطاع خدمات ضعيف نسبيا .

١١ - وفي المغرب وتونس، يبدو أن الاهتمام كان مركزا على الصناعات الخفيفة وصناعة السلع الاستهلاكية لتلبية الاحتياجات المحلية، وكذلك، على تشجيع وتنويع تصدير المنتجات المحلية. ولدى البلدين خدمات مساندة جيدة في ميادين التدريب الصناعي والخدمات الاستشارية وتصميم المنتجات وتطويرها، خصوصا فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة والحرفية. أما في الجماهيرية العربية الليبية، فيبدو أن سياسات واستراتيجيات التصنيع كانت تركز على الصناعات القائمة على النفط والغاز، والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، وصناعة الحديد والصلب، وانتاج بدائل الواردات، وصناعة السلع الاستهلاكية. ولا يزال قطاع الخدمات المساندة في مرحلة مبكرة من النمو.

١٢ - وقد أدركت بلدان المنطقة الفرعية أن أسواقها المحلية هي من الصغر بحيث لا يسعها استيعاب المجموعة الواسعة من الصناعات التي تسم الاقتصاد العصري. وهذا الاعتبار، الى جانب الحاجة الى النمو، كان هو القوة الدافعة نحو انشاء منظمات اقتصادية دولية - حكومية مثل الأيدو، التي تتولى تعزيز التعاون الصناعي بين بلدان المنطقة الفرعية. وازاء تدهور معدلات التبادل التجاري والعجز المزمن في موازين المدفوعات وضخامة أعباء الديون وتزايد صعوبة الظروف الاقتصادية الدولية، أدركت بلدان المنطقة الفرعية الامكانات التي يتيحها الاعتماد الجماعي على النفس كوسيلة لضمان تنمية اجتماعية - اقتصادية سريعة. كما ان من شأن التعاون الصناعي على الصعيد دون الاقليمي أن يساعد على تذليل المعوقات الاقتصادية للتصنيع الناشئة عن محدودية الأسواق والموارد المالية، ومشكلة عدم امتلاك بعض البلدان جميع القدرات التكنولوجية والبشرية أو كل المواد الخام التي تمثل مدخلات ضرورية لانشاء صناعات معينة.

١٣ - وبالمثل، من شأن التعاون الصناعي أن يكفل أيضا لمنتجي المواد الخام في المنطقة الفرعية فرصة أسنح للوصول الى السوق دون الاقليمية الأوسع، مما يتيح استغلالا أمثل للموارد المعدنية، وغيرها من الموارد الطبيعية، والطاقات الصناعية المنشأة في كل بلد من البلدان. ومن شأنه أيضا أن يؤدي الى تكامل اقتصادي دون اقليمي والى تحقيق درجة متزايدة من التنمية المكتفية ذاتيا والتنمية المستكفية، وهما عنصران أساسيان في برنامج العقد.

١٤ - وقد جرى تعزيز التعاون الصناعي تعزيزا كبيرا بمختلف اتفاقات التعاون التي عقدت بين بلدان المنطقة الفرعية. وبعض اتفاقات التعاون هذه، التي تتضمن انشاء لجان اقتصادية مشتركة تجتمع دوريا (مرة أو مرتين في السنة) لبحث وتعزيز مجالات التعاون، هي نتاج دينامية مبدأ التعاون المغربي، الذي أدى الى تحديد عدة مشاريع وبرامج مشتركة في اطار الدراسات التي اضطلع بها مركز الدراسات الصناعية لبلدان المغرب العربي (CEIM)، بالتعاون مع اليونيدو. وتلعب هذه اللجان المشتركة دورا أساسيا في غياب المنظمات الدولية - الحكومية في هذا الميدان (باستثناء الأيدو). وقد اتخذت من خلال هذه اللجان قرارات هامة بشأن المشاريع

المشركة ، مما سهل تنفيذها . وأدى انشاء هذه اللجان الى زيادة التكامل والكاملة بين البلدان ، وهذا مجال تقتضي الضرورة استغلاله الى أقصى حد ممكن من أجل انشاء تكتل منسجم على الصعيد دون الاقليمي . ولا يقتصر عمل اللجان على تعزيز العلاقات المتبادلة ، وانما هي تضطلع أيضا بمسؤولية تقصّي سبل ووسائل جعل الاجراءات المؤسسية (التعريفات والجمارك والاجراءات المالية وغير المالية) أكثر مرونة ؛ وتشجيع حركة البضائع والأشخاص بين البلدان ؛ وزيادة التبادل التجاري ؛ وترويج برامج ومشاريع التدريب المشترك ؛ وتعبئة الأموال اللازمة للمشاريع المشتركة . وفي هذا الصدد ، أخذ دور التوحيد القياسي وضبط النوعية ، كوسيلة لزيادة التجارة والتكامل بين بلدان المنطقة الفرعية وكذلك لتيسير اختراق الأسواق الخارجية ، يكتسب أهمية متزايدة ، جنبا الى جنب مع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (الآسمو) .

١٥ - وبرغم الاختلافات بين البلدان ، شهد التعاون في المنطقة الفرعية تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة ، وخصوصا على الصعيد الثنائي . ويتبين من دراسة الاتفاقات المبرمة بين البلدان أن الروابط قد توثقت وأن حركة المنتجات قد ازدادت . ولدى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الأولي يتبين أنه بعد أربع سنوات من بدء البرنامج تم انجاز خمسة مشاريع استثمارية وثمة مشروع واحد قيد التنفيذ وستة مشاريع لا تزال قيد الدرس . وجرى سحب مشروعين آخرين وتعليق خمسة أخر . ويتبين من تحليل النجاح المحرز في التعاون الصناعي في المنطقة الفرعية أن هذا النجاح كان عائدا في المقام الأول الى العلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة بين البلدان التي اضطلعت بأنشطة تعاونية ؛ ووجود عزم سياسي قوي على تحقيق التكامل الاقتصادي ؛ وانشاء آليات فعالة لصوغ المشاريع ؛ ووجود مصالح متبادلة وتكاملية في الموارد والاقتصادات بين البلدان المتعاونة .

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

١٦ - تؤكد خطة عمل لاغوس[٢] في مقدمتها أن افريقيا لم تستطع خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة أن تحقق معدلا بارزا للنمو أو مستوى مرضيا للرخاء العام . فعدد البلدان الافريقية التي صنفتها الأمم المتحدة في عداد "البلدان الأقل نموا" يبلغ ٢٧ من المجموع العالمي لهذه البلدان الذي يبلغ ٤١ ، كما أن هناك ٢٠ بلدا افريقيا من بين الـ ٣٣ بلدا التي يصنفها البنك الدولي في فئة البلدان النامية "ذات الدخل المنخفض" . ومن هنا تتجلى ضرورة أن تضم البلدان الافريقية قواها وتعكف على تنمية التعاون الاقتصادي فيما بينها ، لا سيما في الميدان الصناعي . وقد أعلنت هذه الرغبة بوضوح في بيان مونروفيا الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في بلدان منظمة الوحدة

---

(٢) منظمة الوحدة الافريقية ، خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لافريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) .

الافريقية في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وكذلك في خطة عمل لاغوس وبيان لاغوس النهائي في نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

١٧ - وتولي خطة عمل لاغوس دورا هاما للصناعة ، مما يؤكد الالتزام بتغيير الهيكل الاقتصادي الحالي وبتلبية الحاجات الأساسية للشعوب الافريقية من خلال استغلال مواردها الطبيعية وبانشاء قاعدة صناعية لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى . وتحدد خطة عمل لاغوس أهدافا نوعية وأخرى كمية للمنطقة الافريقية ، مثل : بلوغ نصيب قدره ١ر٤ في المائة على الأقل من الانتاج الصناعي العالمي في ١٩٩٠ ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات الأغذية ومواد البناء والملابس والطاقة . كما أن بيان لاغوس الختامي اختار القطاع الصناعي باعتباره أحد القطاعات ذات الأولوية لتحقيق التكامل دون الاقليمي والاقليمي خلال العقد الحالي .

١٨ - وباعلان الثمانينات عقدا للتنمية الصناعية لافريقيا ، كانت رغبة كل من الأمم المتحدة ورؤساء دول وحكومات بلدان منظمة الوحدة الافريقية هي التأكيد على أهمية التنمية الصناعية كوسيلة لتحقيق نمو اقتصادي سريع وتطور عام ومستوى معيشة أفضل في افريقيا . ويقوم برنامج العقد الذي اعتمده وزراء الصناعة الافريقيون ووافق عليه رؤساء دول وحكومات بلدان منظمة الوحدة الافريقية والهيئات التشريعية لكل من الايكا واليونيدو ، على مبدأ الاكتفاء الذاتي والتنمية المستكفية . وهو يفترض أن المبادرة وقوة الدفع يجب أن تنبثق ، أولا وقبل كل شيء ، من داخل كل بلد أو منطقة فرعية ، من أجل ارساء قاعدة متينة يمكن على أساسها تعزيز النمو الاقتصادي المعتمد على الذات والمستكفي من خلال استراتيجية انمائية متكاملة .

١٩ - وتتضمن ملامح البرنامج الرئيسية تحديد الاحتياجات الأساسية على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي ، والاستغلال الفعال للموارد الطبيعية المحلية وتصنيعها واستعمالها على أساس من التعاون دون الاقليمي واستراتيجية انمائية متكاملة . كما يركز البرنامج أيضا على التخطيط المنهجي للأنشطة الانمائية ، الذي يدمجها معا في نهج دون اقليمي واقليمي ويعزز الروابط بين الصناعة وغيرها من القطاعات . ونظرا لأن التعاون فيما بين البلدان الافريقية أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المكتفية ذاتيا والمستكفية في افريقيا ، فيتركز الاهتمام على ضرورة : تحديد السياسات والبرامج القطاعية التي تشمل الفروع الاستراتيجية للصناعة ؛ واستبانة المشاريع الصناعية الرئيسية التي تهم بلدان المنطقة أو المنطقة الفرعية ؛ وتعزيز أو انشاء مؤسسات في المنطقة الفرعية أو المنطقة تستهدف تعزيز التعاون الصناعي .

٢٠ - ومن شأن تعقد التحدي الماثل في هذا البرنامج أن يتطلب عزما وتصميما ، لا سيما على الصعيد الوطني ، لأن درجة النجاح تتوقف في نهاية الأمر على البلدان نفسها ، كما تتوقف على وجود استراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية مرتبطة بقطاعات الاقتصاد الأخرى وتنفذ بما يتماشى والخطط الانمائية والتطلعات الوطنية . ويقتضي تنفيذ البرنامج تعبئة فريدة وفعالة لموارد البلدان وتعاونا أوثق على الصعيدين دون الاقليمي

والاقليمي ، خصوصا في الشؤون المتصلة بالتجارة والنقل والتكنولوجيا والمهارات ،ومساعدة ضخمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من جانب بلدان خارج المنطقة .

٢١ - فعلى الصعيد الوطني ، يتعين على البلدان أن تتبين المشاريع الصناعية الأساسية والمساندة على النحو المبين في برنامج العقد ، وأن تولي اهتماما لتنمية الهياكل الأساسية المادية والآليات المؤسسية والمهارات والتكنولوجيات والخامات وغيرها من المدخلات المحلية . وثمة أعمال أخرى ذات أولوية منها اجراء تقدير مفصل للاحتياجات المالية وانشاء روابط قطاعية . أما على الصعيد دون الاقليمي ، فمن الضروري وضع برنامج للتكاملية الصناعية للمشاريع الأساسية يقوم على عوامل الانتاج المتوفرة من الموارد المحلية وعلى المساهمة المشتركة من أجل استغلال الموارد الاستثمارية المحدودة استغلالا أمثل وتوسيع الأسواق .

٢٢ - ومن الضروري لبلوغ هذا الهدف تبين المشاريع الصناعية الأساسية التي يمكن أن تفضي الى انشاء مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات تضم بلدين أو أكثر . ولذلك ، جرى وضع برنامج أولي للترويج الصناعي لكل من المناطق الفرعية . وتم التوصل الى اتفاق بشأن البرنامج الخاص بشمال افريقيا في الاجتماع الذي عقد في تونس (الجمهورية التونسية) من ٧ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٨٤ . ومن شأن انشاء شبكة للمعلومات أن يسهل التعاون بين البلدان الافريقية ، خصوصا في مبادين التدريب والطاقة وتنسيق التبادل التجاري وازالة الحواجز التي تعترض سبله . وفوق ذلك كله ، يلزم تدعيم ما هو قائم من المؤسسات دون الاقليمية ذات الصلة تعزيزا للتعاون الصناعي على الصعيد دون الاقليمي وزيادة الأنشطة الصناعية للمؤسسات الوطنية .

الفصل الثاني

البرنامج المتكامل الأولي للترويج الصناعي في شمال افريقيا

٢٣ - لقد كان حلول العقد حافزا جديدا للتعاون دون الاقليمي . واستجابة لضرورة تعزيز التعاون دون الاقليمي ، اجتمع فريق من الخبراء في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية من ٧ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٨٤ . ونظمت اليونيدو هذا الاجتماع بالتعاون مع كل من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية وحكومة البلد المضيف . واعتمد الخبراء برنامجا أوليا متكاملا للترويج الصناعي (الوثيقة ID/WG.415/3/Rev.1) ، ونظروا في طرائق تنفيذ المشاريع المختارة .

٢٤ - وشارك في هذا الاجتماع ، الى جانب ممثلي الدول الأعضاء في المنطقة الفرعية ممثلون عن الأيدو والاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو) ، وعن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (الآسمو) ،وعن المركز الافريقي للتدريب والبحث في ميدان الادارة الانمائية ، كما شارك فيه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وعدد من ممثلي الشركات والمؤسسات التونسية .

القطاعات الفرعية الأساسية ذات الأولوية

٢٥ - كان اختيار المشاريع التي تدرج في البرنامج دون الاقليمي خاضعا لضرورة اعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة الفرعية من حيث الانتاج الغذائي ، وكذلك تلك التي تساعد على نشوء أنشطة اقتصادية رافدة أو رديفة . وبناء على ذلك وضمانا للحصول على دعم سياسي أقوى ، قرر الخبراء تركيز الاستراتيجية الخاصة بالمنطقة الفرعية ، على المشاريع الصناعية - الزراعية أو المشاريع المرتبطة بالزراعة . وتعني هذه الاستراتيجية ضمنا اسناد ذات الدرجة من الأولوية للقطاعات الفرعية التكميلية ، التي توفر مدخلات الانتاج اللازمة لتلك المشاريع . وهكذا ، حدد الخبراء القطاعات الفرعية الرئيسية التالية لادراجها في البرنامج المتكامل :(٣)

(أ) الصناعات الزراعية والصناعات المرتبطة بالزراعة

٢٦ - تعد تنمية الصناعات الزراعية والصناعات المرتبطة بالزراعة أمرا ضروريا لتحقيق اكتفاء المنطقة الفرعية ذاتيا في انتاج الأغذية ، وهي أولوية من الأولويات المنصوص عليها في خطة عمل لاغوس . ومن شأن تنمية هذه الصناعات أن تساعد كثيرا على تقليل الفاقد بعد الحصاد ، وأن تزيد من توفير الأغذية ، وأن تسهم في الأمن الغذائي في المنطقة الفرعية . ومن شأن تنمية هذا القطاع الفرعي أن يساعد أيضا على تقليل الواردات وزيادة "القيمة المضافة" للمواد الخام وزيادة عائدات التصدير ورفع مستويات العمالة ، وتحسين الدخل . ومن شأنها أيضا زيادة فرص الاستثمار في الزراعة (الفلاحة وتربية الماشية) وصناعات التجهيز المرتبطة بها ، وتنشيط تنمية القطاعات الفرعية ذات الصلة ، كالصناعة الهندسية وصناعة الطاقة . وتتسم المياه المتاخمة لشواطئ شمال افريقيا ، ولا سيما شواطئ المغرب ، بوفرة الموارد السمكية فيها . وفي الوقت الحاضر ، يستهلك محليا جزء كبير من هذه الموارد ، مما يساعد على مكافحة مشاكل نقص البروتين ، ويصدر ما يتبقى منها . ويسهم تجهيز كميات الصيد الوفيرة في تحسين المهارات التقنية المحلية وخلق فرص للعمالة .

٢٧ - وفيما يتعلق بالصناعات المرتبطة بالزراعة ، يلزم التركيز على صناعة النسيج ، التي تنتج واحدة من أهم الحاجات الأساسية في افريقيا ، ألا وهي الأقمشة . كما تمثل واحدا من القطاعات الفرعية الصناعية الأربعة التي يتعين تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها أثناء العقد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . وتتيح تنمية صناعة النسيج مجالا لتلبية الاحتياجات المحلية ، والاستعاضة عن الواردات ، وتعزيز الصادرات . وينبغي لبلدان المنطقة الفرعية أن تزيد الى حد كبير انتاجها من المواد الخام ، وخصوصا القطن والألياف المصنوعة ، بدلا من

---

(٣) لم ترتب القطاعات حسب درجة الأولوية ، لأن من الصعب تحديد أولويات مشتركة بين جميع البلدان .

استيرادها من بلدان خارج المنطقة . ويرجح أن يؤدي الاتجاه القائم في تكنولوجيا السبح الى تغيرات هيكلية سريعة . نظرا لأن هذه الصناعة آخذة في التحول بشكل متزايد الى صناعة كثيفة الاستيعاب لرأس المال ومعقدة تكنولوجيا . ولدى كثير من البلدان في الوقت الحاضر صناعة نسيجية متطورة نسبيا . ويقوم البعض منها (المغرب وتونس) حاليا باستكشاف الأسواق الممكنة لفوائض انتاجه . بيد أنه يتعين الاستعاضة عن الخامات المستوردة بالموارد المحلية (الصوف ، القطن ، الألياف الاصطناعية) .

(ب) الصناعة الميتالورجية

٢٨ - ترتبط الصناعة الميتالورجية برباط علوي مع صناعات تجهيز المواد الخام (التعدين والطاقة والمياه) وبرباط سفلي مع قطاعي تشغيل المعادن والصناعة الهندسية الفرعيين ؛ ومن ثم فهي صناعة أساسية لعملية التصنيع . ويتطلب صنع السلع الاستهلاكية والمعدات المعدنية في المنطقة الفرعية نموا معجلا للصناعات الوسيطة التي توفر مدخلات كالحديد والصلب والألومنيوم ومنتجات ميتالورجية أخرى . وهذه الصناعات الوسيطة تعتمد بدورها على استغلال الموارد المعدنية الضخمة المتوفرة في المنطقة الفرعية ، وخصوصا ركاز الحديد والنحاس والرصاص . وتجرى في الوقت الحاضر معالجة بعض هذه المعادن في المنطقة الفرعية ، في حين تصدر المعادن الأخرى الى البلدان المتقدمة النمو في صورة منتجات خام أو نصف مصنعة . ومن شأن تنمية الصناعات الميتالورجية في المنطقة الفرعية أن تهيء السبيل أمام ايجاد صناعات متكاملة رأسيا ، من التعدين الى التنقية الى التصنيع .

٢٩ - ولدى كثير من بلدان المنطقة الفرعية ، كمصر والجزائر والمغرب وتونس ، صناعات متطورة لمعالجة الفلزات ، مثل مجمعات الحديد والصلب . ورغم ذلك ، لا تزال المنطقة الفرعية قاصرة عن الوفاء الكامل باحتياجاتها . وقد بذل بعض البلدان ، كمصر والجزائر وتونس ، جهودا لاستعمال المنتجات نصف المصنعة التي تنتجها هذه الصناعات. ويلزم توسيع هذه المبادرات وتدعيمها مع تركيز خاص على التكاملية بين اقتصادات مختلف البلدان .

(ج) الصناعات الهندسية

٣٠ - من شأن المضي في التنمية المتكاملة للصناعات الهندسية في المنطقة الفرعية ، مثل فرع تشغيل المعادن والفرع الميكانيكي والكهربائي والالكتروني ، أن يؤمن صنع المعدات الأساسية والآلات المكنية ، وكذلك السلع الوسيطة والانتاجية المطلوبة لاستخدامها في انتاج الأغذية وفي قطاعات فرعية ذات أولوية ، مثل الصناعات المرتبطة بالزراعة وصناعة مواد البناء والصناعة الميتالورجية . ومن شأنها أن تسهم أيضا في النهوض بصناعة السيارات في المنطقة الفرعية . وتكفل الصناعات الهندسية من خلال مرافق مثل المسابك وورش التطريق والمعالجة الحرارية وورش العدد وورش تصنيع المعادن وورش المكنات وورش النكسبة المعدنية ، توفير قطع الغيار والمكونات والقطع الاضافية

لكل قطاعات الاقتصاد . وبتنمية الصناعات الهندسية في المنطقة الفرعية ، يمكن التوسع في استغلال الموارد الطبيعية (الفلزات الأساسية المستخلصة من الخامات) وتعجيل عملية تكوين رأس المال والنهوض بانتاج القطع والآلات والمعدات الأساسية التي تستورد حاليا . وبهذا الأسلوب الفعال في الاستعاضة عن الواردات ، يدخر النقد الأجنبي من أجل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، في حين تؤدي تنمية هذا القطاع الفرعي أيضا الى النهوض بالعلوم والتكنولوجيا ، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير .

٣١ - وقد اقترن تطور القطاع الهندسي عموما اقترانا وثيقا بقطاع الصناعة الميتالورجية . ومن ثم ، فان البلدان المنتجة للحديد والصلب هي ذاتها التي تمتلك قطاعا هندسيا متطورا ، ولا سيما الجزائر ومصر اللتين حققتا انجازات كبيرة في هذا الميدان . والى جانب انشاء المجمعات الانتاجية الأساسية (انتاج السيارات والجرارات والدراجات والدراجات النارية والعدد المكنية) ، يستلزم هذا القطاع قاعدة واسعة من المنشآت الصناعية تشمل ، على وجه الخصوص ، انتاج قطع الغيار والتوابع . وقد بذلت تونس والمغرب بالفعل جهودا ملحوظة في انشاء كثير من الصناعات الصغيرة لهذا الغرض . بيد أنه لا يزال ، يتعين على المنطقة الفرعية بمجملها أن تحقق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال ، لأنها لا تزال تعتمد على الواردات في تلبية احتياجاتها من قطع الغيار .

(د) الصناعة الكيميائية

٣٢ - توفر الصناعات الكيميائية المنتجات ذات الصلة المباشرة بتلبية الاحتياجات الأساسية ، ولا سيما الغذائية والصحية . وكما سبقت الاشارة ، أدى هبوط الانتاج الزراعي وتزايد السكان في المنطقة الفرعية الى تحويل قدر متزايد من الموارد للانفاق على الواردات الغذائية (وخاصة الحبوب) ، مما يقلل بالتالي من النقد الأجنبي المتاح لاستيراد المدخلات الصناعية اللازمة لضمان الاستفادة التامة من القدرات الانتاجية للمنشآت الصناعية القائمة . ومن شأن انتاج كيمياويات أساسية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والمواد الصيدلية والبتروكيمياويات استنادا الى الموارد المحلية (الغاز الطبيعي والفحم الحجري والفوسفات والبوتاس والطاقة الكهربائية ، الخ) أن ينشط تنمية الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات التي لا يمكن ضمان ديمومتها باستخدام مدخلات كيميائية مستوردة . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أنه كلما تقدمت مرحلة التطور الاقتصادي ازدادت حيوية دور الصناعات الكيميائية وارتفعت درجة الارتباط مع سائر القطاعات والقطاعات الفرعية الهامة .

٣٣ - وعلى الرغم من توافر المواد الخام ، لم يلق انتاج الكيمياويات في المنطقة الفرعية أي تشجيع الا مؤخرا . بيد أنه اتخذت في عدد من البلدان تدابير لزيادة الانتاج الكيميائي ولانشاء المرافق الأساسية اللازمة لسد الاحتياجات الضرورية ، خصوصا من الأسمدة ومبيدات الحشرات والمستحضرات الصيدلية والبتروكيمياويات (المشتقة من الموارد المحلية) . ولدى مصر وتونس والجزائر والمغرب قاعدة صناعية ضخمة في هذا المجال .

(هـ) صناعة مواد البناء

٣٤ - من شأن النهوض بصناعة مواد البناء في المنطقة الفرعية أن يسهم في سد احدى الحاجات الأساسية للسكان ، ألا وهي الاسكان . كما أن من شأنه أن يسهم في استغلال الموارد الطبيعية المحلية وفي ايجاد قاعدة صلبة لتصنيع مستكف في المنطقة الفرعية . وتوفر صناعة مواد البناء - الى جانب وفائها باحتياجات القطاعات والقطاعات الفرعية الأخرى - المدخلات اللازمة لصناعة التشييد ، التي لا يقتصر دورها على تشييد المساكن ، وانما تسهم في اقامة منشآت رئيسية في البنية الأساسية ، كالسدود وشبكات الري والمطارات والموانىء . وتقوم صناعة التشييد على وجه التحديد بتمهيد السبيل أمام تهيئة الظروف المساعدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وهي لا تحقق هذا بتحسين المرافق المادية فحسب ، بل وباستيعاب قوة عاملة كبيرة ، مما يولد قوة شرائية اضافية ويوسع السوق دون الاقليمية أمام منتجات وخدمات سائر قطاعات الاقتصاد وقطاعاته الفرعية .

٣٥ - وقد حقق كثير من بلدان المنطقة الفرعية انجازات مرموقة في هذا القطاع ، بل ان الطاقات الانتاجية المنشأة ، فيما يتعلق بمنتجات معينة كالاسمنت ، أكثر من كافية لسد الاحتياجات الحالية . وقد استهلت في هذا المجال مخططات للتعاون بين بلدان معينة في المنطقة الفرعية ، منها مشروعان مشتركان بين الجزائر وتونس . ويلزم تكثيف هذه الجهود من أجل تقليل ما تستورده البلدان الأخرى من خارج المنطقة .

الموارد والخدمات والمرافق المساندة للتنمية الصناعية

الزراعة

٣٦ - على الرغم من أن الزراعة تظل المصدر الرئيسي للعمالة ، كما أنها هي المصدر الرئيسي للايرادات من النقد الأجنبي في معظم البلدان ، كان لا مناص من تعويض التراجع الذي شهدته مؤخرا بواردات كبيرة من الأغذية . وقد انخفضت الصادرات الزراعية في بعض البلدان ، وأدى ما ترتب على ذلك من انخفاض في الدخول الريفية الى نزوح الشباب بأعداد ضخمة الى المناطق الحضرية . وثمة عوامل أخرى أسهمت في تراجع الزراعة ، هي عدم وجود اهتمام كاف بتوريد مدخلات مصنوعة مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والمبيدات الحشرية والمعدات الزراعية ، وكذلك عدم انشاء صناعات ذات روابط أمامية بالزراعة . ويجب تصحيح هذا الوضع لاتاحة المجال لتحويل الروابط السلبية الحالية بين الصناعة والزراعة الى روابط ايجابية ، مما يمكن الصناعة والزراعة من النمو معا بانسجام .

الموارد المعدنية

٣٧ - يمثل التعدين والتحجير نشاطين هامين في بلدان مثل الجزائر ومصر والمغرب ، وتضطلع بمعظم هذه الأنشطة شركات وطنية من القطاع العام . وفي بعض البلدان ، كالمغرب ، تنتج هذه المعادن بصفة أساسية من أجل التصدير ، بينما تنتج في بلدان

أخرى ، كالجزائر ومصر ، بغرض تصنيعها محليا . ويمثل استخراج الموارد المعدنية (كالحديد والفوسفات والنحاس والرصاص والملح) فرعا هاما من النشاط في بعض بلدان المنطقة الفرعية كالجزائر والمغرب ومصر وتونس . وتمثل عمليات التعدين في جميع بلدان المنطقة الفرعية نشاطا هاما وتتولى ادارته المؤسسات العامة .

الطاقة

٣٨ - تتسم المنطقة الفرعية بأن معظم بلدانها (كالجزائر وتونس والجماهيرية العربية الليبية ومصر) تنتج أيضا احتياجاتها من الطاقة . بل ان بعضها ينتج الطاقة لغرض التصدير في المقام الأول . ومن ثم ، فان المنطقة الفرعية بصفة عامة مكتفية ذاتيا في الطاقة. وتعتمد اقتصادات المناطق الحضرية على مصادر تجارية ، كالنفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهرمائية ، ويعود النمو الذي شهده مؤخرا استخدام الطاقة التجارية الى توسع الاستهلاك المنزلي والصناعي في المنطقة الفرعية ، ولا يزال الحطب ، وهو مصدر تقليدي للطاقة ، يستخدم في المناطق الريفية ولدى فقراء الحضر .

النقل والمواصلات

٣٩ - توجد مرافق النقل والمواصلات الأساسية في المنطقة الفرعية في المدن الرئيسية التي ترتبط بخطوط النقل الجوية والبرية : بيد أن الشبكات الريفية رديئة وتعوق سبيل التنمية . أما شبكة السكك الحديدية فمتطورة نسبيا ، وتتيح نقلا فعالا للسلع بتكلفة معقولة في البلدان الكبيرة المساحة الواقعة في المنطقة الفرعية ، كمصر والسودان . وهناك بعض المشاكل التشغيلية ، مثل نقص القاطرات والعربات . وتمتلك جميع البلدان الساحلية في المنطقة الفرعية مرافق مرفئية - بعضها مفرط الازدحام وبعضها الآخر منقوص الاستغلال . وخدمات الاتصال السلكي واللاسلكي في معظم البلدان متطورة نسبيا ، ويجري بذل جهود ضخمة من أجل زيادة تحسينها .

تعبئة الموارد المالية

٤٠ - يستلزم تنفيذ المشاريع الواردة في البرنامج دون الاقليمي استثمارات كبيرة - وهي عامل أساسي فاصل في عملية الانتاج برمتها ، وفي نقل واختيار التكنولوجيا ، وانتقاء المنتجات ، وشكل الشركات ، وفوق كل ذلك في مدى القدرة على المساومة تجاه العالم الخارجي . وتتفاقم هذه المشكلة في بعض بلدان المنطقة الفرعية بفعل عدم الاستقرار الذي كثيرا ما يعتري ميزان مدفوعات البلد ومالياته العامة وميزانيته ، وكذلك بسبب انخفاض مستوى المعاملات التجارية ، وخاصة في القطاع الزراعي . ولهذا ، فان من المستصوب أن تقوم الحكومات والمؤسسات المالية في المنطقة الفرعية بتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية والاستفادة منها على أمثل وجه ، من خلال مجموعة من التدابير تشمل السياسات الضريبية وغيرها من السياسات الرامية الى تنشيط الادخار

والاستثمار . وينبغي أن يواكب ذلك اتخاذ ترتيبات مؤسسية ، مثل تدعيم أو انشاء المصارف الوطنية أو دون الاقليمية المخصصة للتنمية الصناعية .

المياه

٤١ - يمكن تقسيم بلدان المنطقة الفرعية الى مجموعتين : الأولى هي البلدان التي تستمد مياهها من الأنهار ، والثانية هي التي تعتمد على هطول الأمطار وعلى موارد المياه الجوفية . وتتمتع المجموعة الأولى ، التي تضم مصر والسودان ، بوفرة في امدادات المياه الحسنة التنظيم والتوزيع عن طريق السدود والقنوات . أما المجموعة الثانية ، التي تضم باقي بلدان المنطقة الفرعية ، فلديها ما يكفي من الماء لسد احتياجاتها القصيرة والمتوسطة الأجل في القطاعين الزراعي والصناعي على السواء. الا أنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل استغلال موارد المياه الجوفية وانشاء خزانات على الوديان للتمكن من سد الاحتياجات الطويلة الأجل .

التجارة

٤٢ - تتوجه تجارة شمال افريقيا نحو بلدان واقعة خارج المنطقة الفرعية . بيد أنه تبذل جهود جادة لزيادة التبادل التجاري بين بلدان المنطقة الفرعية ، وبالتالي لتغيير النمط التقليدي المتمثل في التجارة بين الشمال والجنوب . وقد أولت الحكومات في المنطقة الفرعية اهتماما كبيرا لتنمية التبادل التجاري داخل المنطقة الفرعية ، وتم عقد اتفاقات ثنائية عديدة بين بلدان المنطقة لبلوغ هذه الغاية . ومن شأن انشاء نظام حماية منسق على الصعيد دون الاقليمي أن يسهم أيضا في فعالية التنمية الصناعية في المنطقة الفرعية .

الموارد البشرية

٤٣ - يتوقف تنفيذ البرنامج المتكامل للترويج الصناعي ، مثله في ذلك مثل البرنامج الخاص بالعقد ، على تنمية الموارد البشرية على مختلف مستويات عملية التصنيع ، ابتداء من مقرّري السياسات العامة ومنظمي المشاريع الصناعية ومرورا بالتكنولوجيين والتقنيين والعمال المهرة . وتحظى المنطقة الفرعية بموارد بشرية كافية ، ويمكن لعدد من مراكز التدريب المهني ومؤسسات التدريب التقني القائمة بها ، اذا ما طوّرت وقدمت لها المساعدة ، أن تفي بالاحتياجات التدريبية الناشئة عن ذينك البرنامجين . وعلاوة على ذلك ، يمكن لهذه المؤسسات ، اذا دعمت بالشكل المناسب ، أن تستقبل متدربين من مناطق فرعية أخرى . وفي نفس الوقت ، كان لقدم عهد بعض بلدان المنطقة الفرعية بهجرة الأيدي العاملة الى أوروبا مساهمته في تكوين عمالة ماهرة في المنطقة الفرعية . ويعد تعزيز التعاون دون الاقليمي في ميادين التدريب والمشورة الصناعيين وتنظيم المشاريع الصناعية هو موضوع وثيقة خلفية ثانية (ID/WG.472/4 / Rev.1 (SPEC.)) أعدت للاجتماع . كما أن في الوثيقة (ODG.4(SPEC.) ، المتاحة بصفة وثيقة

معلومات أساسية اضافية ، مقترحات شاملة تتصل بتنمية الموارد التربة لصالح التصنيع في افريقيا .

التكنولوجيا

٤٤ - سوف يقتضي انشاء الصناعات الأساسية المحددة في البرنامج توفير مدخلات تكنولوجية ضخمة . وتبعا لذلك تبرز ثلاثة اعتبارات رئيسية : فأولا ، لا يمكن أن ينجح ربط التكنولوجيا بالتنمية الصناعية للمنطقة الفرعية ما لم تتخذ الحكومات التدابير المناسبة ، ومن ثم تصبح السياسة والتخطيط في مجال التكنولوجيا عنصرين هامين . وثانيا ، تمثل تنمية القدرات التكنولوجية في كل بلد شرطا أساسيا يتحكم في اختيار التكنولوجيا الصناعية واقتنائها وتطويعها واستيعابها وتطويرها . ويتطلب تحقيق هذا ، في جملة أمور ، انشاء مؤسسات تكنولوجية ، وتدريب القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية . وثالثا ، يتسم الاختيار المناسب للتقنيات بأهمية حاسمة ، اذ أن الاختيار غير المناسب لا يستتبع مصروفات كبيرة غير ضرورية فحسب ، بل انه يشوّه أيضا نمط التنمية . وفي الوثيقة ODG.3(SPEC.) ، المتاحة بصفة وثيقة معلومات أساسية اضافية ، مقترحات شاملة تتصل بتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان الافريقية لصالح التنمية الصناعية .

الهيكل المؤسسي الصناعي

٤٥ - سيتطلب نجاح تنفيذ البرنامج دون الاقليمي تعزيز الآليات المؤسسية الصناعية الموجودة الآن والتي أنشئت في كل بلد لترويج المشاريع المشتركة والتعاون الصناعي . وقد أوجزت هذه الاختصاصات في الفرع المخصص في البرنامج للمشاريع المساندة المتعددة الجنسيات . ويمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات: (١) المؤسسات المسؤولة في المقام الأول عن أنشطة مثل تنظيم امدادات المواد الخام ، بما في ذلك الطاقة ، وعن تنمية المدخلات من عوامل الانتاج ، وعن التسويق ؛ و (٢) المؤسسات التي تؤدي خدمات تكميلية ، مثل الاعلام والأعمال المصرفية والتأمين ، واختبار المواد والمنتجات ، واعداد المشاريع .

استراتيجية التنفيذ

٤٦ - يجدر الآن التذكير ببعض الكيفيات ذات الأهمية الحاسمة التي حددت في اجتماع تونس لتنفيذ البرنامج ، وضمنها الاحتياجات التالية :

- التحديد الواضح للقطاعات الفرعية أو المجالات ذات الأولوية ، اذ أن ضآلة الموارد المتاحة تجعل عملية الاختيار وتحديد الأولويات أمرين حتميين ؛
- اعداد دراسات تفصيلية ممهدة للاستثمار والاضطلاع بأنشطة لترويج الاستثمار بحيث تتاح تعبئة التمويل الاستثماري اللازم لتنفيذ المشاريع . وفي هذا

العدد ألحّ الخبراء على دور المؤسسات المالية في تمويل و/أو تعبئة هذه الموارد :

- اعطاء الأولوية للمشاريع التي يشترك في وضعها أكثر من بلد واحد ، لأنها تحظى بدعم سياسي أكبر ؛
- الاتفاق على برنامج متكامل وواقعي وسليم الترابط ؛ وينبغي أن تصاحب هذا البرنامج اقتراحات ملموسة بشأن تنفيذه ؛
- ادراج جوانب البرنامج الملائمة في خطط التنمية الوطنية ، وانشاء لجان تنسيق وطنية وكذلك مراكز وصل تنفيذية تزود بما تحتاجه من موظفين وأموال ؛
- اتباع نهج قصير الأجل وطويل الأجل في اعداد البرنامج وتنفيذه ؛
- تشجيع البلدان التي تختار لاستضافة المشاريع على تأدية دور ريادي فعّال ؛
- تكثيف المشاورات بين البلدان المتعاونة وكذلك مع سائر البلدان والمؤسسات دون الاقليمية المعنية ، لتؤدي الى مفاوضات حقيقية على كل واحد من المشاريع ؛
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص ؛
- انشاء آليات للمنطقة الفرعية (لجان المنطقة الفرعية وللقطاعات الفرعية) لرصد وتقييم تنفيذ البرنامج والمشاريع في جميع المراحل.

الفصل الثالث

تقييم تنفيذ مشاريع البرنامج المتكامل الأولي للترويج الصناعي

حالة المشاريع

٤٧ - تضمّن البرنامج الأولي المتكامل للترويج الصناعي في شمال افريقيا، الذي استبقي في الاجتماع دون الاقليمي المنعقد بتونس العاصمة في آذار/مارس ١٩٨٤ ، ١٩ مشروعا استثماريا في ٥ مجالات أساسية و ٨ مشاريع مساندة تشمل الهياكل الأساسية المؤسسية وتطوير القوى العاملة ومجالات أخرى (وفي المرفق الثاني تفاصيل عن حالة تنفيذ البرنامج الأولي ، والعمود ٣ يبيّن القرارات التي انتهي اليها في اجتماع تونس بشأن تنفيذ المشاريع ، فيما يعرض العمود ٤ التقدم المحرز منذ آذار/مارس ١٩٨٤).

٤٨ - ويظهر اذن من المرفق الثاني أن عدة بلدان ومتعهدو مشاريع اتخذوا ، منذ اجتماع تونس العاصمة ، مجموعة متنوعة من اجراءات المتابعة المستهدفة تنفيذ

المشاريع التي تضمّنها البرنامج الأولي . وبين مشاريع الاستثمار وعددها ١٩ ، خمسة أنجزت وواحد هو قيد التنفيذ وستة لا تزال قيد الدرس واثنان سحبا وخمسة معلّقة .

٤٩ - وفيما يتصل بالمشاريع المساندة ، ينبغي أن يلاحظ أن بلدان المنطقة الفرعية ، وكذلك المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية التي منها اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومركز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات ، التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا ، شرعت في اجراءات غايتها تنفيذ بعض المشاريع المساندة التي يتضمنها البرنامج الأولي . لكن هذه الاجراءات لم تسفر عن تنفيذ فعلي للمشاريع ، فهناك اذن حاجة الى بذل المزيد من الجهود لضمان تنفيذها ، نظرا الى أهميتها الخاصة للمنطقة الفرعية والى مساهمتها الحاسمة في تنفيذ المشاريع الأساسية .

٥٠ - ويبيّن تحليل أسباب النجاح أو الفشل في تنفيذ المشاريع أن المشاريع التي يجري تنفيذها الآن ، على أساس يشتد فيه الطابع الثنائي ، كانت قد أعدت اعدادا حسنا قبل اقتراح ادراجها في البرنامج الأولي . أما المشاريع التي لم يحرز فيها ، لاحقا ، أي تقدم ، انما لا يزال الاهتمام بها ثابتا ، فتتصل بقطاعات ذات أولوية عند بلدان المنطقة الفرعية ، لكن مروّجيها يفتقرون الى الموارد ، أو هم قد غيّروا أولوياتهم . وأما المشاريع التي أرجئت الى موعد لاحق أو ألغيت فكانت عموما ، وقت اقتراحها في اجتماع تونس العاصمة ، مجرد أفكار ، ثم رئي أنها لا تستحق أي أولوية . كما كان سبب النجاح في تنفيذ بعض المشاريع يكمن في العلاقات السياسية والاقتصادية المؤاتية بين البلدان المتعاونة .

معوقات تنفيذ البرنامج الأولي

٥١ - يمكن اجمالا اعتبار التقدم المحرز باتجاه تنفيذ البرنامج الأولي المتكامل للترويج الصناعي في منطقة شمال افريقيا تقدما مرضيا . ولكن من الواضح ، بالرغم من تحقيق نتائج مشجعة في تقوية التعاون الصناعي في المنطقة الفرعية ، أن هذه النتائج غير كافية قياسا بالامكانات الموجودة . ومرد ذلك هو ، الى حد بعيد ، الى تغيّر الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة الفرعية ؛ وضعف قنوات المعلومات ؛ والتشدّد في المعاملات الجمركية والاجراءات المالية والتجارية ؛ واختلاف المبادئ التوجيهية المكرّسة في خطط التنمية ، والافتقار الى التنسيق الملائم في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في بلدان المنطقة الفرعية ، وتلك أمور تؤدي الى ازدواجية مرافق الانتاج المنشأة في مختلف البلدان . وقد ساهمت هذه العوائق في تباطؤ أو انعدام التقدم في تنفيذ بعض المشاريع التي يتضمنها البرنامج الأولي . وقد نجم عدم التقدم في بعض المشاريع عن أن هذه المشاريع كانت ، عندما عرضت في اجتماع تونس العاصمة ، لا تزال في مرحلة الفكرة . وكانت هناك مراعاة قليلة لمتطلبات التكامل ونتائج التنفيذ ومشاكله . ونتج من ذلك أن هذه المشاريع قدمت دون دراسات تمهيدية وبيانات كافية ، ولم ينظر بجدية في تطورها . وعلاوة على ذلك ، كان من ضعف الاتصالات بين البلدان المتعاونة أن أعاق ، هو أيضا ، تنفيذ المشاريع . وفوق ذلك ، وحتى على

الصعيد الوطني ، يلزم تحسين الاتصالات والتنسيق بين مختلف الوزارات وسائر الوكالات المسؤولة .

المعوقات على الصعيد الوطني

٥٢ - على وجه الاجمال ، تأثرت الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والصناعية بقوة ببعض المشاكل التالية أو بكلها :

- نقص حاد في المدخلات الصناعية المستوردة اللازمة كلها تقريبا ، يعود جزئيا الى ضائقة في موارد النقد الأجنبي ؛
- ضيق الأسواق وعجز المنتجات الصناعية عن المنافسة الفعّالة في الأسواق الأجنبية بسبب عاملي التكاليف الباهظة والنوعية ؛
- التكاليف الباهظة للطاقة ، وبشكل خاص النفط ؛
- الجفاف المتفاقم الذي حدّ من الأنشطة في القطاع الزراعي وقوّض المصادر القليلة الموجودة للمدخلات المحلية ؛
- وجود أزمة ديون خارجية ؛
- عدم وجود تنسيق سليم بين القطاعين العام والخاص ، وعدم كفاءة المؤسسات العامة ، التي كثيرا جدا ما هبطت بالساتح وأضعفت القدرة على التواءم مع السوق .

٥٣ - وعلى الرغم من احراز تقدم في تنفيذ المشاريع المشتركة فلم يكن لبعض الاستراتيجيات والسياسات التي اعتمدتها بلدان المنطقة الفرعية صلة مباشرة بالبرنامج دون الاقليمي الأولي أو بأهدافه . بل ان العديد من تلك السياسات يبدو متعارضا مع مبادىء التعاون دون الاقليمي المتفق عليها . غير أن المفعول الساحق لأزمة الديون سرعان ما يجعل الكثير من السياسات والاستراتيجيات ذا طابع تصحيحي وانمائي معا . وفي كل البلدان تقريبا ، تهدف السياسات المعتمدة الى تحوير هيكل الاقتصاد للتأكيد على أهمية الزراعة والتنمية الريفية والانتقال بالقطاع الصناعي من انتاج بدائل الواردات الى اتجاه أكثر استنادا الى الموارد . وقد أخذت كل بلدان المنطقة الفرعية ، في مجال السياسات ، تدابير غايتها اجتذاب الاستثمار الأجنبي .

٥٤ - وتظهر الخبرة المكتسبة على مرّ السنين أن نجاح هذه التدابير لا يتوقف على ضخامة الامتيازات . بل ان الحفز الأضخم يقدمه ، على العكس من ذلك ، وجود مرافق هياكل أساسية ، وآفاق وبيئة اقتصادية عامة ، ودرجة ربحية المشروع في حدّ ذاته ، وقبل كل شيء استقرار البلد المعني . ويمكن للامتيازات المتخذة شكل حماية أن تؤدي الى قصور الكفاءة والى انتاج سلع غير تنافسية . ومن المؤسف أن عددا قليلا من البلدان فقط هو الذي اتخذ تدابير حازمة في مجال السياسات لنشط الخدمة العامة

لديها حتى تعمل بكفاءة أكبر ، وضع استراتيجيات لتدريب الموظفين على كل المستويات ، وخاصة في مجال الادارة .

٥٥ - ومع أن بلدانا كثيرة في المنطقة الفرعية أنشأت لجانا ومشاريع مشتركة مختلفة على غرار مبدأ التعاون المغربي ، فبعض التدابير التصحيحية الجاري صوغها في بعض بلدان المنطقة الفرعية لا يبدو أنها تولي اهتماما كافيا للسياسات والاستراتيجيات الصناعية دون الاقليمية . كما يبدو أن هناك حاجة الى تدعيم الروابط بين الصناعة وسائر قطاعات الاقتصاد في المنطقة الفرعية .

٥٦ - وارتباطا بما سبق ، تجدر الاشارة أيضا الى أن الاتجاه الملاحظ حاليا يتمثل في تخلّي الدول عن الاستثمار المباشر في الأنشطة التي يمكن أن ينهض بها مزاولون خاصون . وعلى هذا النحو ، فرض نوع من التأجيل الفعلي على انشاء مؤسسات عامة جديدة وأعطيت الأولوية لانعاش المشاريع الموجودة التي يبيّن تحليلها أنها يمكن بعد انعاشها أن تحقق عوائد اقتصادية ومالية مرضية .

٥٧ - كما أن الكساد الاقتصادي الذي يصيب حاليا كل بلدان المنطقة الفرعية تقريبا كان حتى الآن أهم عامل منفرد يقف في مواجهة المسارعة الى اتخاذ التدابير الكفيلة بالنهوض بالمشاريع الصناعية دون الاقليمية . فالأموال محدودة جدا في بعض البلدان . وهناك بلدان أخرى تعطي فيها المشاريع الوطنية أولوية أعلى بكثير في الأجل القصير ما لم يتسن طمأنة البلد المعني الى المنافع التي يمكن جنيها من برنامج متكامل دون اقليمي من هذا النوع .

المعوقات على الصعيد دون الاقليمي

٥٨ - يبدو أن أخطر معوق صادف المنظمات دون الاقليمية في صوغ المشاريع دون الاقليمية وترويجها هو نقص الموارد المالية والبشرية . فالمنظمات دون الاقليمية التي عهدت اليها مسؤولية تنفيذ الدراسات الخاصة بالمشاريع المشتركة أو الاقليمية لم ترصد لها في كثير من الأحيان المخصصات اللازمة في الميزانيات لذلك الغرض . ومع أن المنظمات سعت الى تعبئة المال اللازم من مؤسسات مانحة وتمويلية ومن هيئات مساعدة تقنية ثنائية ، فقد تعذر تدبير كل الأموال اللازمة . وثمة مشكلة أخرى أشد خطورة كثيرا ما صودفت وتتصل بتعذر أو صعوبة تأمين شركاء تقنيين مناسبين في البلدان المتقدمة النمو، يتولون تنفيذ ما يلزم من نقل التكنولوجيا (التراخيص ، الدراية الفنية ، الخ) .

الترتيبات المؤسسية دون الاقليمية الكفيلة بالنهوض بالتعاون الصناعي

٥٩ - اعتمد على الصعيد دون الاقليمي عدد من السياسات والاستراتيجيات الصناعية تحت رعاية الجامعة العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية . وهي تتعلق بمجالات الأولوية للتعاون ولصياغة المشاريع ، وبالمشاركة في أسهم رؤوس الأموال ، وبتعبئة السكان لترويج التكامل ، وأخيرا بصياغة برامج أكثر تخصصا تنصبّ على التكنولوجيا والتدريب والمساعدة الفنية .

٦٠ - يجب تعزيز هياكل المنظمات الدولية الحكومية ، وفي طليعتها اللجان المشتركة المسؤولة عن التنمية الصناعية ، ويجب أيضا زيادة موارد أماناتها لضمان فعالية خدماتها الادارية والمتخصصة . ويلزم النظر بجدية في انشاء ادارات معنية بالصناعة داخل هذه الأمانات أو داخل هياكلها ، مزوّدة بما تحتاج اليه من الموظفين ؛ فقد أصابت الأزمة الاقتصادية المذكورة أعلاه هذه المنظمات الدولية الحكومية بقسوة ، اذ أن الدول الأعضاء لم تتمكن جميعها من الوفاء بكل التزاماتها المالية .

٦١ - وبالاضافة الى المنظمات الدولية الحكومية ، فان عددا من الأجهزة القطاعية أو الثنائية والمتعددة الأطراف لا تملك هيكلا دائما . فيجب أن يعاد تشكيل هيكل هذه الأجهزة للقضاء على الاختناقات التي لا مسوغ لها ، وعلى حالات الازدواج واهدار الموارد . ومن الخطوات الايجابية في هذا الصدد انشاء جهاز استشاري دائم يربط بين مختلف اللجان المشتركة والوكالات الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بتمويل التنمية في شمال افريقيا .

الفصل الرابع

البرنامج المتكامل المنقح للترويج الصناعي

٦٢ - أعد البرنامج المنقح المعروض في هذا الفصل ، بادئ ذي بدء ، استنادا الى المعلومات المحصلة خلال البعثات التي أوفدتها اليونيدو الى كل من بلدان المنطقة الفرعية ، وجرى تنقيحه في اجتماع المتابعة دون الاقليمي . وكانت نتيجة ذلك حذف بعض المشاريع الواردة في البرنامج الأولي والتي لم يعطها أصحابها أولوية . وأدخلت تغييرات أخرى أثناء اجتماع المتابعة دون الاقليمي ذاته . وتجدر ملاحظة أن غالبية مشاريع الاستثمار قد اكتمل نضجها أو بلغت مرحلة متقدمة من النضج . أما المشاريع المساندة المقترحة فينبغي من حيث المبدأ أن تضم عددا هاما من البلدان ، خلافا لمشاريع الاستثمار التي تتميز بشكل عام بأنها ثنائية .

٦٣ - وقد استبقيت في البرنامج المنقح طريقة العرض المتبعة في البرنامج الأولي : فقد جمعت المشاريع في اطار قطاعات فرعية وبرامج فرعية . وثمة مشاريع تجري دراستها حاليا وليس هناك بشأنها معلومات متعلقة بالسوق والانتاج والتكاليف . وسيقدم أصحاب المشاريع هذه المعلومات لاحقا ، حسبما تقتضي الحاجة .

اختيار القطاعات الفرعية الأساسية
ومشاريع الاستثمار الأساسية

٦٤ - تتوزع القطاعات الفرعية ذات الأولوية التي حدّدت في البرنامج المتكامل الأولي للنهوض بالصناعة في المنطقة الفرعية كما يلي : الصناعات الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة ، صناعة مواد البناء ، الصناعة الكيميائية ، الصناعات الهندسية . كما

أعطيت الأولوية لعدد من العوامل الأخرى بضم الموارد والهياكل الأساسية والخدمات المساندة للتنمية الصناعية ، وقد شملت الزراعة والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا والتمويل الصناعي والدعم المؤسسي . والمشاريع المقترح ادراجها في البرنامج المنقح تتوافق والأولويات والقطاعات الفرعية والمجالات المذكورة أعلاه .

٦٥ - ولضمان التنفيذ الفعّال للبرنامج المتكامل الأولي للترويج الصناعي، يوصى بألا يدرج الا القطاعات الفرعية الأساسية والمجالات المذكورة في البرنامج . فبلوغ الأهداف المتعلقة بالاكتفاء الذاتي وبالتنمية الاقتصادية المستقلة يتوقف على تنمية القطاعات الفرعية الأساسية والمجالات ذات الأولوية .

٦٦ - وعلى ضوء التقييم المعروض في الفصل الثالث ، يوصى بتناول التدابير التي يجب اتخاذها مستقبلا لتنفيذ المشاريع الواردة في البرنامج المنقح ، على سبيل الأولوية . وعلى ذلك يمكن تصنيف المشاريع الأساسية في ثلاث فئات : '١' مشاريع الأولوية الأولى : للتنفيذ في الأجل القصير (حتى ٥ أعوام) ؛و'٢' مشاريع الأولوية الثانية : للتنفيذ في الأجل المتوسط (٥ الى ١٠ أعوام) ؛و'٣' مشاريع الأولوية الثالثة : للتنفيذ في الأجل الطويل (أكثر من ١٠ أعوام) . وقد أدرجت كل المشاريع المساندة في فئة الأولوية الأولى . وبالرغم من وجوب ايلاء أهمية خاصة لتنفيذ المشاريع المندرجة ضمن الأولوية الأولى ، ينبغي ألا يخل ذلك بعمل أصحاب المشاريع المندرجة ضمن الفئتين الأخريين .

٦٧ - ويحتوي البرنامج المنقح على ١٣ مشروعا أساسيا و ٦ مشاريع مساندة منقولة من البرنامج الأولي . وتوجد المعلومات الأساسية عن كل مشروع في ملامح المشاريع المدرجة في المرفق الثالث .

المشاريع الأساسية

الصناعات الزراعية والقائمة على الزراعة

البرنامج الفرعي المتعلق بتجهيز الأغذية

١ - ملامح المشروع رقم ١ (أصلا : ملامح المشروع رقم ٨) : انشاء مصانع للسكر (السودان) .

البرنامج الفرعي المتعلق باللباب والورق

٢ - ملامح المشروع رقم ٢ (أصلا : ملامح المشروع رقم ٩) : انشاء مصنع للورق (السودان) .

البرنامج الفرعي المتعلق بصناعة المنسوجات

٣ - ملامح المشروع رقم ٣ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١١) : انشاء مصنع للغزل (تونس / ليبيا) .

٤ - ملامح المشروع رقم ٤ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١٢) : انشاء مصنع لانتاج حوالات من التيل (السودان) .

صناعة مواد البناء

البرنامج الفرعي المتعلق بالأسمنت والبلاط

٥ - ملامح المشروع رقم ٥ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١٥) : انشاء مصنع للأسمنت في بور سودان (السودان) .

٦ - ملامح المشروع رقم ٦ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١٦) : انشاء مصنع لانتاج الأسمنت الأبيض (تونس) .

٧ - ملامح المشروع رقم ٧ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١٧) : صنع البلاط الرخامي (السودان) .

الصناعة الكيميائية

البرنامج الفرعي المتعلق بالكيماويات الأساسية

٨ - ملامح المشروع رقم ٨ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١٩) : انشاء وحدة لانتاج الزجاج المسطح (السودان/مصر) .

الصناعة الهندسية

البرنامج الفرعي المتعلق بالآلات والمعدات الزراعية

٩ - ملامح المشروع رقم ٩ (أصلا : ملامح المشروع رقم ١) : انشاء مصانع لتجميع الجرّارات (مصر والسودان) .

البرنامج الفرعي المتعلق بمعدات النقل البري وبالسكك الحديدية

١٠ - ملامح المشروع رقم ١٠ (أصلا : ملامح المشروع رقم ٤) : انشاء مصنع لمحركات الديزل المنخفضة القدرة (تونس) .

البرنامج الفرعي المتعلق بالآلات المكنية والآلات المتصلة بها

١١ - ملامح المشروع رقم ١١ (أصلا : ملامح المشروع رقم ٥) : صنع آلات الخراطة والتفريز (المغرب) .

١٢ - ملامح المشروع رقم ١٢ (أصلا : ملامح المشروع رقم ٦) : صناعة آلات النجارة (تونس) .

البرنامج الفرعي المتعلق بالمعدات الكهربائية

١٣ - ملامح المشروع رقم ١٣ (أصلا : ملامح المشروع رقم ٧) : انشاء مصنع للمضاغط (المنظمة العربية للتنمية الصناعية) .

المشاريع الأساسية الجديدة

٦٨ - خلال البعثات التي اضطلع بها في بلدان المنطقة الفرعية ، حصل على معلومات عن المشاريع الجديدة الـ ٢٩ التالية . وقد جرى أثناء الاجتماع دون الاقليمي استعراض وتوسيع تلك المعلومات ، خصوصا فيما يتعلق بتوافر الخامات والطاقة والهياكل الأساسية المادية ، والطلب المسقط حسب المنتجات ، والسوق والقدرة الانتاجية والاستثمارات المقدرة . وترد في المرفق الرابع معلومات تفصيلية موجزة عن كل منها .

الصناعات الزراعية والقائمة على الزراعة

١ - انشاء صناعات نسيج (ليبيا / المغرب) .

٢ - انشاء صناعات غذائية (ليبيا / المغرب) .

٣ - انشاء صناعات جلود (ليبيا / المغرب) .

٤ - انتاج زيوت نباتية (السودان/تونس/ الجزائر/ المغرب/ الأيدو) .

٥ - انتاج غزل قطن رفيع (السودان/ الأيدو/تونس/ المغرب/ الجزائر/ليبيا /العراق/سوريا) .

صناعة مواد البناء

٦ - مصنع لانتاج الطوب في نقطة الواد (الجزائر/تونس) .

الصناعة الكيميائية

٧ - انشاء صناعات صيدلية (ليبيا / المغرب) .

٨ - انتاج سيترات اليوريـــا (ليبيا/تونس) .

٩ - انتاج أسمدة فوسفاتية (السودان/تونس) .

١٠ - انتاج الفوسفانات الآزوتية (الجزائر/تونس) .

١١ - صنع منتجات بتروكيميائية مثل حامض الخليك ، والقار ، والمزلقـــات وزيـوت المحوّلات القاعدية وأحادي خلات الفينيل (الجزائر/تونس) .

١٢ - صنع منتجات كيميائية مثل الغراء الاصطناعـي ، وثانـي أكسيـد التيتانيوم ، والأصباغ والألوان العضوية ، والألوان والأصباغ المعدنية ، وكبريتات الصوديوم ، ومشتقات الباريتين (الجزائر/تونس) .

الصناعة الهندسية

١٣ - صنع الغسالات المنزلية (الجزائر/ليبيا) .

١٤ - انتاج سيارات الركاب وعربات الخدمة العامة (الجزائر/ليبيا) .

١٥ - انتاج علب تروس السرعة للسيارات (الجزائر/ليبيا) .

١٦ - انتاج محركات الديزل العالية القدرة للجرارات والشاحنات (الجزائر/ليبيا) .

١٧ - انتاج عربات خفيفة للاستخدام الصحراوي (الجزائر/ليبيا) .

١٨ - انشاء مجمع الومينيوم (بالطريقة الالكروليتية) (الجزائر/ليبيا) .

١٩ - انتاج اللوريات (ليبيا/تونس) .

٢٠ - انتاج المحولات العالية الجهد (الجزائر/تونس) .

٢١ - تشييد الانشاءات المعدنية (الجزائر/تونس) .

٢٢ - صنع آلات لتشغيل الصفائح الفلزية (الجزائر/تونس) .

٢٣ - صنع آلات لتجهيز اللدائن (الجزائر/تونس) .

٢٤ - انتاج آلات نسيج (الجزائر/تونس) .

٢٥ - صنع علب تروس تخفيض السرعة (المغرب/تونس) .

٢٦ - مشروع مسبك صناعي (المغرب/تونس) .

٢٧ - انتاج الثرموستاتات ، وصفائح المبخّرات ، وصمامات الحرارة ، ومواقد الطهي ، والمحركات الدقيقة ، ولوحات القيادة ، وأجهزة التلفزة ، وشرائط التسجيل ، والدوائر المطبوعة (الجزائر/تونس) .

٢٨ - انتاج المكابس ، ومسامير رسع المكبس ، والأغلفة ، وصمامات الجلبة ، والمحامل ، وسلاسل نقل الحركة (الجزائر/تونس) .

الصناعات الميتالورجية

٢٩ - مجمّع فولاذ مشترك (الجزائر/ليبيا/المغرب/موريتانيا) .

المشاريع المساندة

البرنامج الفرعي المتعلق بتنمية القوى العاملة الصناعية

١ - ملامح المشروع رقم م - ١
المساعدة في وضع برنامج للتدريب الصناعي

٢ - ملامح المشروع رقم م - ٢
تحسين القدرات الاستشارية والادارية الصناعية

٣ - ملامح المشروع رقم م - ٣
تنمية القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع الصناعية (دليل لملامح المشاريع الصناعية المغيرة) .

مشاريع مساندة أخرى

٤ - ملامح المشروع رقم م - ٤
النهوض بصناعة تجهيز الأغذية في شمال افريقيا

٥ - ملامح المشروع رقم م - ٥
الارتقاء بمستوى المركز القومي التونسي للجلود والأحذية الى مركز دون اقليمي لشمال افريقيا

٦ - ملامح المشروع رقم م - ٦
مراكز اقليمية افريقية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية

مشاريع مساندة جديدة

١ - شركة تونسية/ليبية مشتركة لصيانة المصانع وتجميع الآلات .

٢ - دراسة بشأن النهوض بصناعة السلع الانتاجية في شمال افريقيا .

٣ - دراسات تقنية حول تعزيز التعاون دون الاقليمي في صناعة تجهيز الأسماك .

٤ - دراسات تقنية حول اقامة صناعة دون اقليمية لاصلاح السفن وصيانتها .

٥ - دراسات تقنية تتعلق بالتلوث الصناعي .

٦ - مشاورات دون اقليمية حول قطاعات معينة .

وترد في المرفق الرابع معلومات موجزة عن كل من هذه المشاريع .

الفصل الخامس

الاستراتيجية المطلوب اعتمادها لتعجيل تنفيذ البرنامج المنقح

التدابير المطلوب اتخاذها

٦٩ - جرت التوصية ، في خطة تنفيذ البرنامج المتكامل الأولي للترويج الصناعي في منطقة شمال افريقيا ، باعتماد التدابير الموجزة أدناه ، على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي . وفوق ذلك ، ينبغي في استراتيجية التعجيل في تنفيذ البرنامج المنقح أن تأخذ في اعتبارها كل تلك المعوقات التي حالت الى الآن دون البرنامج الأولي وبلوغ معدل تنفيذ رفيع . ونظرا لأن مسؤولية هذه المعوقات تقع على البلدان نفسها وعلى المنظمات دون الاقليمية ، سيتطلب النجاح في انجاز البرنامج اتخاذ سلسلة من التدابير على هذين الصعيدين . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمنظمات المنسقة ، التي منها اليونيدو ومكتب شمال افريقيا لمركز البرمجة والعمليات المتعدد الجنسيات ، التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والتي يترتب عليها أداء دور حفّاز في التعاون الصناعي دون الاقليمي ، أن تكثف مساعدتها على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي ، لاتاحة تنفيذ البرنامج المنقح .

على الصعيد الوطني

٧٠ - من الأهمية بمكان التشديد على أن نجاح البرنامج يقرره الاجراءات المتخذة على الصعيد الوطني وتقرره السياسات والآليات التشغيلية التي تعتمدها الحكومات . وهذه الاجراءات ، التي شرع كثير من بلدان المنطقة الفرعية في تنفيذها فعلا ، تشمل ما يلي :

(أ) تصديق الحكومة رسميا على البرنامج ومشاريعه ؛

(ب) ادراج السمات البارزة للبرنامج دون الاقليمي ومشاريعه في خطط التنمية الصناعية الوطنية ، مع امكانية الالتزام بضرورة تكييف خطط التنمية الصناعية الوطنية الجارية ؛

(ج) تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لتنفيذ المشاريع ؛

(د) تعزيز الآليات التشغيلية أو العمل بها (مثل الاتحادات المهنية ، الشركات ، اللجان) المسؤولة عن المتابعة ، بما في ذلك تعريف المشاريع ، والدراسات الاستطلاعية السابقة للاستثمار ، وترويج الاستثمار ، والمشاورات المتعلقة بالمشاريع مع بلدان أخرى في المنطقة الفرعية ؛

(هـ) ترويج المشاريع بين المستثمرين المحتملين والمؤسسات المالية المحتملة ؛

(و) عند تسمية دولة رائدة ، ينبغي تقديم احالة رسمية بالمشروع الى المؤسسات المالية ؛

(ز) على أساس الملامح المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية الجوهرية ، صياغة دراسات تفصيلية سابقة للاستثمار ، بمساعدة مصرف التنمية الافريقي واليونيدو والمنظمات المحلية المختصة بالخبرة الاستشارية الصناعية ؛

(ح) تحسين قدرات القوى البشرية المحلية والطاقات الانتاجية المؤسسية اللازمة لتحديد المشاريع واعدادها وتنفيذها .

٧١ - وتصديق الهيئات التشريعية في المنظمات دون الاقليمية على البرامج والمشاريع تستغرق وقتا طويلا وهي عملية معقدة تماما . ولذلك ، يلزم أن تكفل الحكومات تنسيقا داخليا بين الوزارات والمنظمات المعنية فيما يتعلق بالمشاريع الجاري ترويجها ، وأن تحافظ قدر الامكان على الاستمرارية من حيث حضور اجتماعات المنظمات دون الاقليمية المعنية بالتعاون الصناعي والتمثيل فيها .

٧٢ - وعلى ضوء ما تقدم ، نرد أدناه قائمة بتدابير تقوم بلدان المنطقة الفرعية بتنفيذ بعضها فعلا ، وذلك على سبيل التذكرة للبلدان التي تتخذها بعد :

- أي مشروع تعده حكومة بلد ما ينبغي أن يشترك في التصديق عليه وترويجه الوزارات المسؤولة عن الصناعة والتخطيط وعن تقديم الطلبات الرسمية لوكالات التمويل ؛
- ينبغي الاحتفاظ بملف كامل لكل مشروع وتحديثه بانتظام ، على أن يتضمن دراسات الجدوى اللازمة وكذلك تقريرا عن حالة التنفيذ . فمن شأن ذلك أن يسهل تقديم المعلومات الى المستثمرين المحتملين والمؤسسات المالية المهتمة بالمشروع .

٧٣ - وينبغي لحكومات المنطقة الفرعية أيضا ، كما في سائر المناطق الفرعية في افريقيا ، أن تشرك القطاع الخاص وكذلك مؤسسات الاستشارة والهندسة الصناعية اشراكا أوسع في صوغ وتنفيذ المشاريع المستبقاة في البرنامج دون الاقليمي . ويلزم اعتماد برنامج لزيادة اشراك القطاع الخاص ، وخصوصا الفعاليات الانتاجية الوطنية والمخططين ومؤسسات التمويل . ومن ثم ، فمن الأساسي أن تعطى المشاريع المساندة المدرجة في البرنامج دون الاقليمي المنقح الأولوية اللائقة عند تنفيذ البرنامج .

٧٤ - وينبغي أن تعتمد السياسات والبرامج مع ايلاء المراعاة الواجبة للظروف المحلية بشأن المسائل المتصلة بما يلي :

(أ) تطوير عملية تنظيم المشاريع الصناعية المحلية واذكاء الروح المحلية الأهلية ؛

(ب) مشكلة الطاقة من حيث تأثيرها على التصنيع ؛

(ح) المعوقات الراهنة التي تواجه مؤسسات القطاع العام في معظم بلدان المنطقة العربية ، وارتباطها وتكاملها مع مؤسسات القطاع الخاص .

٧٥ - ومما يوصى به بشدة أن تعزز أو تنشأ لجان التنسيق الوطنية من أجل عقد التنمية الصناعية لافريقيا أو اليونيدو ، وكذلك المحاور التشغيلية من أجل عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وينبغي اقامة صلات عملية نشطة بين هذه اللجان والمحاور التشغيلية وأمانات المنظمات دون الاقليمية المختصة واللجان المشتركة بغية ضمان تنفيذ البرنامج دون الاقليمي بنجاح .

على الصعيد دون الاقليمي

٧٦ - ان الأولويات الصناعية التي وضعتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومكتب المركز المتعدد الجنسيات للبرمجة والتنفيذ مولبوك التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا تتوافق مع الأنشطة ذات الأولوية التي جرى تعيينها من أجل تنفيذ البرنامج المتكامل المنقح للنهوض بالصناعة على الصعيد دون الاقليمي . وهذه الأنشطة تشتمل على ما يلي :

(أ) المصادقة الرسمية من جانب المنظمات الدولية الحكومية في المنطقة الفرعية على البرنامج المتكامل المنقح للنهوض بالصناعة ، وادراج ذلك في خططها وبرامجها الانمائية دون الاقليمية ؛

(ب) انشاء و/أو تعزيز لجان تقنية وقطاعية فرعية دون اقليمية ، على أساس كل فرع على حدة ، من أجل التنسيق والرصد واسداء النصح للحكومات بشأن اختيار وتنفيذ المشاريع المتعددة الجنسيات في كل قطاع فرعي ؛

(ج) اسداء تلك اللجان الدولية - الحكومية النصح الى الحكومات بشأن اعداد وتنفيذ وادارة ورصد المشروعات الصناعية المتعددة الجنسيات ، بما في ذلك تعريف ما يلي :

'١' المبادىء العريضة التي تنظم العلاقة بين الأطراف وتحدد اتفاقات التعاون في مجالات الانتاج الصناعي ، والتبادل التجاري في المواد الخام الصناعية ومنتجاتها ؛

'٢' السياسات والتدابير الداعمة التي ينبغي أن تتخذها الحكومات المعنية ؛

'٣' المبادىء والتدابير التشغيلية ، بما في ذلك المنافع المتبادلة أو المعاملة المنصفة ؛

'٤' المشاريع المشتركة التي تدخل فيها هيئات مثل الشركات المتعددة الجنسيات في بلدان المنطقة الفرعية ، أو بلدان أعضاء في المنطقة الفرعية وغيرها من المناطق الفرعية والمناطق ، أو الشركات المسموح بها قانونا وغيرها من المؤسسات ؛

'٥' الانتاج المشترك والتخصص ، بما في ذلك التعاقد من الباطن والتسويق ، بوصف ذلك من الترتيبات ذات الأهمية الخاصة للصناعات الأساسية القائمة على الهندسة ؛

'٦' الاشتراك في اقتناء التكنولوجيا وتعبئة موارد التمويل ؛

'٧' التوحيد القياسي ومراقبة الجودة .

(د) اضطلاع المنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية باعداد الدراسات القطاعية الفرعية المدرجة في البرنامج المنقح ، بهدف تبين مجموعات المشاريع السليمة اقتصاديا والمدرجة في فروع صناعية أخرى وبقية الاقتصاد ؛

(هـ) اضطلاع المنظمات الدولية الحكومية دون الاقليمية باعداد دراسات للاستصلاح والتجديد بشأن المشاريع ذات الأولوية التي قد يثبت أن اعادة تنشيطها في اطار البرنامج دون الاقليمي سليم اقتصاديا وماليا ؛

(و) الاتفاق بين البلدان في المنطقة الفرعية بشأن البلد المضيف لكل مشروع أساسي متعدد الجنسيات والأدوار المختصة للبلدان الأخرى في تنفيذ المشاريع الأساسية . وهذا سوف يشمل الاتفاق على ما يلي :

'١' توفير المواد الخام اللازمة والطاقة ؛

'٢' شراء منتجات وسيطة ونهائية ؛

'٣' المساهمة في رأس المال وينبغي أن تمتلكه البلدان الافريقية ؛

'٤' التدريب وتخصيص القوى البشرية للمشروع ؛

'٥' الاضطلاع بالبحث والتطوير المتعلق بالمشروع ؛

'٦' تبادل المعلومات ؛

'٧' ادارة المنشأة ؛

'٨' العقود من الباطن ، حيثما كان ذلك ممكنا .

(ز) تقديم المساعدة من المنظمات الدولية الحكومية والمصارف الانمائية في المنطقة الفرعية في تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد ، بما في ذلك ترويج الاستثمار من أجل تنفيذ المشاريع الأساسية المتعددة الجنسيات ؛

(ح) تعزيز أو ايجاد ترتيبات تشغيلية مثل الشركات المتعددة الجنسية أو المؤسسات المتصلة بالشركات الوطنية المقابلة ، من أجل تنفيذ مشروع محدد أو مجمع مشاريع . وفي هذا الخصوص ، يجدر بالذكر أنه لدى انشاء مؤسسات متعددة الجنسيات بهدف الى قيام علاقة اقتصادية دائمة وفعالة ، قد يكون من الضروري بالنسبة لكل طرف وخاصة الحكومة أن يشارك في المخاطر والمكاسب التي تجنيها المؤسسات وأن يشارك تماما في اتخاذ القرار على أعلى مستوى اداري ؛

(ط) اشراك غرف التجارة والصناعة الافريقية أو رجال الصناعة ورابطاتهم وكذلك الشركات الاستشارية المحلية المختصة منذ بداية المشروع ، مع زيادة اشتراكها/ تداخلها كلما تطور المشروع .

٧٧ - وبغية تنفيذ التدابير المقترحة أعلاه ، سوف يلزم اتخاذ عدد من تدابير السياسة . وهذه تتأكد بافتراض مفاده أنه ما لم تتحسن الطاقة الانتاجية للمنطقة الفرعية ، فان حجم التبادل التجاري سوف يتعرض للمعاناة . وحيث ان تعزيز التبادل التجاري بين البلدان في المنطقة الفرعية سوف يتمخض عن نتائج فيما يتعلق باتفاقات العملات بين الدول الأعضاء ، فسوف يكون مستحسنا العمل على الالتقاء في آليات التعويض بين بلدان المنطقة الفرعية ، وهي مسألة يجب أن تنظر فيها المنظمات دون الاقليمية المعنية .

٧٨ - ولهذا ينبغي للتدابير المؤسسية الرامية الى احداث تغييرات وتنفيذ سياسات وبرامج أن تشمل تعزيز أمانات المنظمات الدولية الحكومية المختصة ، وخصوصا المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ومركز الدراسات الصناعية لبلدان المغرب العربي ، ومكتب مولبوك اللجنة الاقتصادية لافريقيا المعني بشمال افريقيا ، ومختلف اللجان المشتركة ، بغية تعزيز قدراتها في الاضطلاع بمختلف اختصاصاتها بما في ذلك ما يلي :

'١' جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات الصناعية ذات الصلة من والى جميع الدول الأعضاء ، والقطاع الخاص والرابطات والمؤسسات وغير ذلك من الهيئات في المنطقة الفرعية ؛

'٢' استحداث وتعزيز علاقة عمل فعالة بين البلدان الأعضاء والمنظمات المتعاونة ؛

'٣' العمل كوحدة مرجعية للنهوض بالصناعة في المنطقة الفرعية واسداء النصح بشأن تقديم المساعدة في الحصول على الاستثمارات وتوسيع الأسواق واقتناء التكنولوجيا والدراية الفنية والمفاوضات حول المشاريع ، داخل المنطقة الفرعية وخارجها ؛

'٤' صوغ وتطوير سياسات واستراتيجيات صناعية على مستوى المنطقة الفرعية لاستكمال تلك السياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني ؛

'٥' اعداد دراسات قطاعية فرعية ذات أولوية ؛

'٦' تبين المشاريع واعدادها وتنفيذها ومتابعتها .

٧٩ - وسوف يلزم تدبير الموظفين الأكفاء تدبيرا سليما لهذه المؤسسات لتمكينها من الرصد والتنسيق بفعالية لمختلف الأنشطة المتصلة بصوغ وتنفيذ البرنامج والمشاريع على المستوى دون الاقليمي ، وخصوصا البرنامج والمشاريع التي توجد في القطاعات الفرعية الأساسية الصناعية ومجالات الدعم . وينبغي لهذه المؤسسات أن تقيم علاقة عمل دينامية مع المنظمات الدولية الحكومية المختصة ، ومع المنظمات الوطنية والاقليمية ودون

الاقليمية وكذلك مع اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا . كما ينبغي أن تبقى هذه المؤسسات على علم تام بجميع المقترحات الهامة بشأن المساعدة التقنية والبرامج المتعلقة بالمشاريع الصناعية في المنطقة الفرعية .

٨٠ - ومن الأمور الملحة أيضا أن تتخذ اجراءات ، على النحو الموصى به في البرنامج المتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا وفي المبادئ التوجيهية للاجراءات ذات الأولوية أثناء المرحلة التمهيدية للعقد ، لانشاء لجنة خبراء دون اقليمية معنية بعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وهذا من شأنه تعزيز جهاز التنسيق الصناعي على المستوى دون الاقليمي ورصد تنفيذ البرنامج . كما يلزم اقامة تنسيق دقيق لا بين مختلف الهيئات دون الاقليمية (خصوصا الآيدو ومركز الدراسات الصناعية لبلدان المغرب العربي ومكتب مولبوك اللجنة الاقتصادية لافريقيا) فحسب ، وانما بين هذه الهيئات واليونيدو ، من أجل تفادي الازدواجية التي لا داعي لها ولضمان التنفيذ الفعّال للبرنامج حالما تصدق عليه السلطات التشريعية المختصة في المنطقة الفرعية .

النهوض بالبرنامج

٨١ - يوصى ، من أجل تيسير تنفيذ البرنامج ولايجاد مزيد من الوعي في المنطقة الفرعية ، أن يتم تعميم البرنامج على نطاق واسع بين جميع الوكلاء الاقتصاديين المختصين في المنطقة الفرعية وخصوصا على الصعيد الوطني . وينبغي أن يوجه سؤال عن الكيفية التي يمكن بها لجماعة الحكومات أو لجماعات قطاع الأعمال - الترويج للبرنامج على أفضل وجه . وقد تم التشديد فعلا على أهمية اشراك القطاع الخاص . وقد يكون النجاح في تعبئة الموارد المحلية بمثابة وحي يشجع المستثمرين الأجانب الحقيقيين ، ويشجعهم على المشاركة في مشاريع مشتركة . كما تتطلب هذه الأنشطة جميعها استخدام وسائط الاعلام وكذلك الرصد والتنسيق بشكل دقيق . ويوصى بأن تتعاون المنظمات دون الاقليمية المختصة ، وخصوصا المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومكتب المركز المتعدد الجنسيات للبرمجة والتنفيذ مع متعهدي المشاريع في الاضطلاع بهذا التنسيق .

تعبئة الموارد المالية

٨٢ - سوف يتطلب تنفيذ المشاريع الواردة في البرنامج المقترح موارد مالية كبيرة يتعيّن على مختلف البلدان أن تعبئها لنفسها أو تحصل عليها من الأسواق المالية . والمصادر الرئيسية للتمويل التي تستخدمها غالبية البلدان في المنطقة الفرعية تشمل: البنك الدولي ، مصرف التنمية الافريقي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، ومصرف التنمية الاسلامي ، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأوبك .

٨٣ - ورغم أنه ينتظر أن تستخدم البلدان في المنطقة الفرعية جميع القنوات الاقتصادية والدبلوماسية المتاحة تحت تصرفها للنهوض بالمشاريع التي استجليت أبعادها ، فبالامكان أن يطلب من اليونيدو أن تقدم مساعدة عن طريق برنامج ترويج الاستثمار ، بما في ذلك استخدام دوائر ترويج الاستثمار التابعة له . ورغم أن اليونيدو نفسها لا تتصرف الا بموارد محدودة ، فبامكانها أن تضاعف جهودها لمساعدة الحكومات على تقديم طلبات الى مختلف الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبالتالي ، فانها تستطيع أن تأخذ من الأموال المتاحة لتلك الوكالات . وبالاضافة الى محافل الاستثمار التي تنظمها وما يتصل بها من أنشطة ترويجية ، فان اليونيدو بوسعها أن تستنبط طرقا وأساليب لاشراك كبريات المؤسسات المالية وأداء المساعدة للبلدان في المنطقة الفرعية للحصول على تعاونها .

دور وكالات التنسيق وغيرها من الوكالات

٨٤ - ان النجاح في تنفيذ الصناعات الأساسية يستدعي ، كما هو مبيّن في البرنامج الأولي ، تنمية القدرات البشرية والتكنولوجية ، وتعبئة الموارد المالية وكذلك انشاء أو تعزيز القدرات لخدمة وزيادة عملية التصنيع في المنطقة الفرعية . وبوسع الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وخصوصا اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبالتعاون الوثيق مع مصرف التنمية الافريقي وسائر المؤسسات الافريقية المتخصصة أن تسهم في تلبية تلك الاحتياجات وبالتالي تساعد في التغلب على المشكلات الانمائية الحادة في المنطقة الفرعية .

٨٥ - وبوسع هذه المنظمات ، في الأعم الأغلب ، أن تقدم مساعدة تقنية ، في المجالات التالية :

(أ) استكمال برنامج النهوض بالصناعة في المنطقة الفرعية ؛

(ب) اعداد دراسات تمهيدية قبل الاستثمار ، بما في ذلك نبذة عن الاستثمار في مشاريع مختارة في المنطقة الفرعية ، وتوفير معلومات عن بعض النقاط مثل : الاستهلاك ؛ حجم المصنع ؛ المواد الخام ؛ المرافق ؛ التكنولوجيا ؛ الاستثمار ، القوى البشرية والتدريب ؛ التكلفة المحتملة للانتاج ؛ ربحية المشروع/البرنامج ؛ والسوق المحتمل أو الأسواق المحتملة ؛

(ج) تحديد مجالات معيّنة وطرائق التعاون بين البلدان وكذلك بين المنتجين ومرافق البحث والتطوير ، في تنفيذ البرنامج المتعلق بالعقد ؛

(د) انشاء لجنة خبراء دون اقليمية لاستعراض واستكمال البرنامج المتكامل للنهوض بالصناعة على الصعيد الاقليمي ، ورصد عملية تنفيذه وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها اللجان المبيّنة في الفقرة ٧٦ (ب) ؛

(هـ) تطوير القدرات المتصلة بالتخطيط الصناعي ؛ والخبرة الاستشارية الصناعية ، واعداد المشاريع ؛ وشراء اللوازم والامدادات ؛ ودعم منظمي المشاريع والصانعين المحليين بما في ذلك انشاء رابطات ذات علاقة بالبرامج الأساسية ؛

(و) تنظيم المشاورات الفنية ، والمفاوضات ، واجتماعات ترويج الاستثمار في قطاعات فرعية أساسية محددة . وهذه سوف تشمل الخبرة الاستشارية والمفاوضات بين :

'١' البلدان الافريقية ، بحيث تشترك مؤسسات التمويل الرسمية والوكلاء المحليون للانتاج والتوزيع ؛

'٢' الدول الافريقية والشركاء المحتملون من بلدان نامية أخرى عن طريق ادارة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بحيث يشارك المستثمرون المحتملون من تلك البلدان وكذلك المؤسسات المالية ؛

'٣' الدول الافريقية والشركاء المحتملون من البلدان المتقدمة النمو .

٨١ - ورهنا يكون من المهم التشديد على الحاجة الى نظام ، على النحو المبيّن في الفقرتين ٨٠ و ٨٥ (أ) ، تتولى اليونيدو استحداثه ، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومركز الدراسات الصناعية لبلدان المغرب العربي ومكتب موليوك اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومع سائر المنظمات دون الاقليمية المختصة ، لمساعدة البلدان في رصد تنفيذ البرنامج المنقح . وفي هذا الصدد ، وكجزء من نظام الرصد ، ينبغي لليونيدو في الاجتماع في تونس مواصلة عقد اجتماعات منتظمة مرة كل عامين مثلا، لجميع الحكومات ، ووكالات التنسيق والمنظمات المعنية بغية استعراض وتعديل ورصد تنفيذ البرنامج . ولكي يكون هذا النظام فعّالا ، يتعيّن على الدول الأعضاء وغيرها من متعهدي المشاريع أن تقدم معلومات عن حالة تنفيذ المشاريع .

المرفق الأول

معايير اختيار المشاريع الصناعية الأساسية المتعددة الجنسيات/دون الاقليمية

كيما يطلح المشروع الصناعي كمشروع أساسي متعدد الجنسيات/ دون اقليمي ، ينبغي أن يستوفى جميع شروط الفئة الأولى بالاضافة الى واحد أو أكثر من شروط الفئة الثانية.

أولا - الشروط الأساسية

يشترط في المشروع أن :

(أ) يوفر المدخلات للقطاعات ذات الأولوية المختارة في خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ، أي الغذاء والنقل والمواصلات والطاقة ؛

(ب) يتيح فرصا للتكامل الفعال والروابط الفعالة مع غيره من الأنشطة الصناعية والاقتصادية والهياكل الأساسية في المنطقة الفرعية ؛

(ج) يستغل ويطور ، الى أقصى حد ممكن ، الموارد الطبيعية الافريقية (المواد الأولية والطاقة) ويطورها الى أقصى مدى ممكن ، لكي تنتفع بها المنطقة الفرعية أولا ، والبلدان الافريقية الأخرى ثانيا ، والبلدان غير الافريقية ثالثا ؛

(د) ينتج سلعا وسيطة لتجهيزها أو تصنيعها عقب ذلك في عدد متزايد من الصناعات القائمة أو المعتزم اقامتها ، أو سلعا هندسية ، ولا سيما ما يتعلق منها بانتاج الأغذية وتجهيزها ، وبمواد البناء ، والمنسوجات ، والطاقة ، والنقل ، والتعدين ؛

(هـ) يلبي ، أولا وقبل كل شيء ، وبشكل مباشر أو غير مباشر احتياجات السكان الأساسية في المنطقة الفرعية ، وفي غيرها من البلدان الافريقية ، اذا طلب ذلك ؛

(و) ينطوي على '١' وفورات الانتاج الكبير ، و '٢' تكنولوجيا متطورة أو الارتقاء بالتكنولوجيا ؛ و'٣' استثمار ضخم ، وفتح سوق (أسواق) لا تستطيع بلدان المنطقة الفرعية أن تصل اليها منفردة ؛

(ز) يفسح المجال للتعاون ، ولا سيما فيما بين البلدان الافريقية ، على شكل ترتيبات طويلة الأجل لتوريد/شراء المواد الأولية والسلع الوسيطة والمنتجات التامة الصنع ؛ والتعاقد من الباطن ؛ والمقايضة ؛ والمساهمة في رأس المال ؛ الخ... ؛

(ح) يسهم في تقليل اعتماد المنطقة الشديد على المدخلات الخارجية من عوامل الانتاج .

المرفق الأول (تابع)

ثانيا - الشروط الاضافية

يشترط في المشروع أن :

(أ) يوفر ميزة (ميزات) نسبية بالمقارنة مع مشروع مماثل (مشاريع مماثلة) - سواء كان المشروع قائما أو ممكنا - في مجموعات أخرى من البلدان (الافريقية وغير الافريقية) ، وخصوصا فيما يتعلق بالمواد الأولية والطاقة والبنية الأساسية اللازمة ؛

(ب) يكون مكملا لمشروع يتصل به (أو مشاريع تتصل به) أو لوحدة (وحدات) انتاجية قائمة في المنطقة الفرعية ؛

(ج) يجلب ايرادا من عملات أجنبية عن طريق تصدير منتجاته ، بما في ذلك تطوير المواد الأولية ؛

(د) يؤدي الى تحديث وترشيد وحدة (وحدات) انتاجية قائمة ؛

(هـ) يستعيض ، حيثما كان ذلك عمليا ، عن المواد الاصطناعية بمواد طبيعية ، ولا سيما بمواد متجددة .

المرفق الثاني

حالة تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامج الأولي

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروّجون/المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراء المتخذ منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
	أولا - المشاريع الأساسية			
الصناعة الهندسية				
١ - انشاء مصانع لتجميع الجرارات . السودان، مصر .	وزارة الصناعة في السودان، وشركة النصر لصناعة السيارات في مصر.	١ - ستشكل السودان ومصر الموقعين الأساسيين وتدعو أي قائض الى بلدان أخرى في المنطقة الفرعية. ٢ - أوصى باستيراد جرارات بقدرة عالية (بين الى ١١٥ حصانا) والنظر في امكانية التعاقد من الباطن مع بلدان أخرى في المنطقة لانتاج مكوّنات معينة . ٣ - تلتم الاجتماع باتمام المشروع بطابع دون اقليمي وأوصى بادراجه في البرنامج لتنفيذه على المدى القصير .	في مصر ، هناك مصنعان في حلوان وشالت قيد التشييد ، إذ تقوم شركة النصر حاليا ، وهي شركة قطاع عام ذات قدرة انتاجية قدرها ٥٠٠٠ وحدة سنويا ، بتجميع وضع ٣٠٠٠ وحدة سنويا من النموذجين اليوغوسلافي والروماني (بقدرة ٤٥ - ٨٥ حصانا) وثمة مصنع حربي يقوم بتجميع ٢٠٠٠ جرار سنويا (بقدرة ٢٥ - ٣٥ حصانا)، فيما يجري تشييد مصنع ثالث سيقوم بتجميع وضع ٤٠٠٠ وحدة سنويا من النموذج السوفياتي (بقدرة ٧٤ حصانا). أما في السودان ، فان طبيعة التربة والتضاريس تتطلب جرارا أقوى . وقد أدرج في خطة التنمية	للمعدات الزراعية عامة ، ولتجميع الجرارات خاصة أهمية كبرى لمنظورات السودان الانمائية . وتعد عملية معقدة من التقييم والاختيار . وتحظى هذا المشروع بالأولوية في الخطة الانمائية . وتعلق شركة النصر لصناعة السيارات بمصر أهمية كبرى على اشتراكها في هذا المشروع المشترك ذي الفائدة المتبادلة . ويوصى بتقديم المساعدة الفعالة .

(يتبع)

- 35 -

المرفق الثاني (تابع)

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
			الوطنية الرباعية الحارة مشروع مشترك مع شركة ايطالية لانتاج ٣٠٠٠ وحدة (بقدرة ١٢٠ حصانا) كل سنة .	
٢ - صنع المضخات لأغراض الري ، في المغرب وتونس .	حكومة المغرب (مكتب التنمية الصناعية) ، وحكومة تونس .	١ - أجرت تونس والمغرب دراسات لانشاء مصنعين من هذا القبيل ، وقرر البلدان توحيد جهودهما في بناء مصنع مشترك . ٢ - ادرج في المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط	لم تتخذ أي اجراء .	لم تتخذ أي قرار حتى الآن بشأن هذا المشروع الذي أرجئ تنفيذه حاليا ، ولذلك ، ينبغي عدم ادراجه في البرنامج المنقح .
٣ - صنع محركات ديزل للجرارات والشاحنات واللوريات والحافلات في المغرب وتونس .	حكومتا تونس والمغرب .	١ - عند تقديم هذا المشروع لم تتوفر أية بيانات دقيقة ، وأوصى بدراسة امكانية التعاون مع مصر . ٢ - أدرج المشروع في البرنامج للتنفيذ في الأجل الطويل .	لم تتخذ أي اجراء ، نظرا لالغاء المشروع .	ينبغي عدم ادراج هذا المشروع في البرنامج المنقح .
٤ - انشاء مصنع لمحركات الديزل في ساقية سيدي يوسف ، تونس .	حكومتا تونس والجزائر .	١ - سوف يستخدم محركات الديزل التي ستنتج ، في القطاع الزراعي بالدرجة الأولى . ٢ - ادرج المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط .	١ - انشئت مؤسسة مشتركة بين البلدين (ساكمو) . ٢ - تم تنفيذ دراسات الاستثمار التمهيدية . ٣ - وقع الاختيار على شريك صناعي ووقع العقد	دخل المشروع حيز التشغيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ولذلك يوصى باستبقائه في البرنامج المنقح .

المرفق الثاني (تابع)

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
			في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .	
٥ - صنع آلات الخراطة والتفريز ، المغرب.	حكومتا المغرب (مكتب التنمية الصناعية) وتونس (بنك التنمية الاقتصادية التونسي) .	١ - لوحظ أثناء استعراض المشروع أن المصنع ، وان أصبح في حالة تشغيل ، واجه صعوبات موقتة بسبب أسعاره غير المنافسة .	١ - انضمت تونس الى شركة CFR	١ - يقع وحدة الانتاج في فاس، المغرب ، وأصبحت في حالة تشغيل .
		٢ - قرر الشريكان ازالة الحواجز التعريفية لهذه المنتجات .	٢ - قامت الشركة بتوريد آلات الى مؤسسات تعليمية وصناعات صغيرة في المغرب ، كما باعت آلات في الخارج .	٢ - يكمن أحد أهداف المشروع ، كما أكد في اجتماع آذار/مارس ١٩٨٤ ، في تكامله المحلي ودون الاقليمي، وسيكون من الضروري مواصلة تنمية هذا القطاع بمراعاة امكانيات التسويق التي توفرها بلدان أخرى في المنطقة الفرعية فيما يتعلق بقطع الغيار واللوازم ذات الصلة .
		٣ - كان من المتوخى دراسة السوقين المصري والسوداني .	٣ - من المزمع توسيع المنتجات .	٣ - تعاني الشركة محدودية سوقها وتتطلب بالتالي مساعدتها في ترويج منتجاتها واجراء دراسات استقصائية سوقية مكثفة .
		٤ - استقى المشروع الذي يشمل توسيع المصنع على أن ينفذ في الأجل القصير/المتوسط .		
٦ - صنع آلات النجارة ، تونس.	حكومتا المغرب (مكتب التنمية الصناعية) وتونس (بنك التنمية الاقتصادية التونسي)	من شأن التوسع في السوق كي تشمل بلدان أخرى في المنطقة ، كالحال مع المشروع السابق وفي ضوء المعلومات التي وفرها البلدان ، أن ينفذ في ينفذ هذا المشروع الذي استقى على أن ينفذ في الأجل القصير/المتوسط .	١ - نفذ المشروع ، وأنشأ البلدان شركة مشتركة .	١ - دخل المصنع حيز التشغيل في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وهو يقع في قرومبالية، تونس.
				٢ - يدرس الشريك التونسي حاليا القطاعات التي قد تحتاج الى مساعدة تكميلية .
				٣ - قد يكون من المفيد الترويج لهذا المشروع الصناعي ومنتجاته في بلدان أخرى في المنطقة الفرعية أو في المنطقة الافريقية ككل .

(يتبع)

- ٣٧ -

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
٧ - انشاء مصنع للمصاعد ، المغرب ، ليبيا ، تونس .	حكومتا المغرب (مكتب التنمية الصناعية) ، وتونس (بنك التنمية الصناعية التونسي) وليبيا.	درست المنظمة العربية للتنمية الصناعية هذا المشروع واستمر للتنفيذ في الأجل الطويل وأوصى بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار الصناعي .	تجري المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسات الجدوى وفي سبيلها الترويج للمشروعين في المنطقة العربية . والبلدان المقترحة هي : الجزائر، ومصر ، وليبيا، وتونس.	تجري متابعة المشروع متابعة فعالة وتوسع نطاق التعاون فيه ليشمل ليبيا والجزائر وتونس والمغرب . وعقد اجتماع بين الشركات المتعاونة في طرابلس في أواخر آذار/مارس - أوائل نيسان/ ابريل ١٩٨٨ (لم يتمكن المغرب من الحضور) حيث وقع على اتفاق لانشاء مصنع بسنع مليون وحدة ، وانشئت لجنة لتنفيذ المشروع . ومن المقرر أن تجتمع هذه اللجنة في الجزائر العاصمة في ٢٦ نيسان/ ابريل . وسيتخذ القرار بشأن الموقع في وقت لاحق . وتشير المعلومات الحالية الى انشاء اقامته في الجزائر . كما تشير الدراسات التي أجراها كل من الأطراف المتعاونة على حدة الى قدرة السوق على استيعاب ٢٠٠ ٠٠٠ ضاغط تسريد في ليبيا ؛ و ٧٠٠ ٠٠٠ في الجزائر ، و ١٥٠ ٠٠٠ في المغرب (٩٠ في المائة في القطاع الخاص). ولا تتوفر أرقام لتونس. ومن المتوقع أن تجري اللجنة تقييما أدق للطلب .
الصناعة الزراعية				
٨ - انشاء مصنعين للسكر ، السودان .	وزارة الصناعة السودانية.	١ - أيد ممثلا مصر وتونس فكرة انشاء مصنعي السكر في السودان. ٢ - انتهى المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط.	أجرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسة شاملة لقطاع الأغذية . وتنظر السلطات السودانية الآن في هذه الدراسة التي تشمل انشاء مصنع للسكر طاقة انتاجية قدرها ١٢٠ ٠٠٠ طن سنويا . ويحظى المشروع بأولوية عالية في السودان، وقد أدرج في خطة التنمية الرباعية .	نظرا لوجود فجوة بين انتاج السكر واستهلاكه ، ولأن السكر من أهم مصادر الطاقة عند عامة الناس في جميع بلدان المنطقة العربية ، هناك امكانية كبيرة لانشاء مشاريع مشتركة ، ويعتبر مشروع كتانا لانتاج السكر في السودان مثالا حيا على التعاون الاقليمي مع بلدان الخليج . ومن المقترح حاليا اقامة مشروع مشترك مماثل في شمال افريقيا .

(يتبع)

- 38 -

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
٩ - انشاء مصنع للورق في السودان (كوستي أو موقع آخر).	وزارة الصناعة السودانية.	عرض المشروع في اطار التعاون بين السودان ومصر ، على أن يوفر السودان الموقع والمواد الأولية ومصر الدراسة الفنية . من المتوخى أن يمد المشروع أيضا بلدان أخرى في المنطقة الفرعية . واستبقي المشروع للتنفيذ في الأجل القصير / المتوسط.	المشروع مدرج في الدراسة الشاملة التي اقترحتها الأمدو. ويلزم التشديد على الطابع الاقليمي للمشروع، ولكن يلزم اجراء دراسة أكثر تفصيلا بمساعدة اليونيدو . كما يلزم لفت الانتباه الى المشاريع المماثلة في مصر. وقد أجريت دراسة جدوى بشأن مشروع ايطالي - مصري مشترك لانتاج الورق من تفل قصب السكر بطاقة انتاجية سنوية قدرها ١٠٠ ٠٠٠ طن سنويا. وجرى طرح المناقصات لتوريد المعدات والآلات اللازمة . كما وضعت خطط لانتاج ورق الصحف من لباب الخشب لتلبية الطلب المحلي .	المشروع مدرج في خطة التنمية الرباعية . ويلزم اعداد دراسة مفصّلة . وتتوفر في السودان بعض الخامات السليولوزية . وتفضّل الحكومة اقامة مشروع مشترك . ونظرا لعدد المشاريع في قطاع الورق هذا ، يستحسن أن يكون هناك تكامل بين الوحدات الجاري انشاؤها في مصر والسودان ، وكذلك بين المنشآت العاملة الموجودة في كل أنحاء المنطقة الفرعية سعيا الى بلوغ الفاعلية القصوى ، وتفاديا للازدواجية ، وضمانا للتكاملية المحزية .
صناعة النسيج				
١٠ - انشاء مصنع لانتاج الأحذية ، تونس وليبيا.	حكومتا تونس وليبيا.	١ - وضعت صيغت المشاريع ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ وحظيت بموافقة اللجنة الليبية التونسية العليا ٢ - توقع تنفيذ المشروع في الأجل الطويل .	لم يتخذ أي اجراء ، لأن اللجنة الليبية - التونسية العليا المشتركة قررت الغاء المشروع .	ينبغي عدم استبقاء هذا المشروع في البرنامج المتوقع .

(يتبع)

- 39 -

المرفق الثاني (تابع)

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
١١ - انشاء مصنع للغزل، تونس/ليبيا .	أنظر ١٠ أعلاه .	أنظر ١٠ أعلاه .	أجريت دراسة أولية بشأن مصنع ليبي - تونسي مشترك يقام في تونس .	اذا كان يعتزم انشاء منطقة تجارة بالجملة ، فينبغي دراسة انتاج الملبوسات فيها في المنطقة الفرعية دراسة دقيقة من حيث تكاملية الانتاج والأسواق في كل بلد . اذ يتزايد الطلب على الخيوط الاصطناعية في بلدان مختلفة في المنطقة الفرعية ، وقد اختلف الأمر ، مثلا ، بدراسات جدوى تتعلق بانتاج ألياف البوليستر والاكريليك كمشاريع عربية مشتركة . وتستورد الجزائر حاليا ٨٠ ٠٠٠ طن سنويا من الخيوط الاصطناعية (بتكلفة قدرها ١ مليار دينار جزائري ، أو ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار) . ولدى مصر وحدتان كبيرتان لانتاج البوليستر يمكن أن يمدا جزءا من الطلب في بلدان أخرى من المنطقة الفرعية . ومن ثم ، فهناك حاجة الى تحقيق التنسيق الفعال وانشاء الهياكل الأساسية اللازمة وتنشيط التبادل التجاري داخل المنطقة الفرعية .
١٢ - توسيع مصنع لانتاج أحولة من التيل (أبو نحاية) .	وزارة الصناعة السودانية .	١ - استهدف المشروع الوفاء بالطلب المتزايد على الأحولة ، والمواد الأولية متوفرة بكثرة . ٢ - حظي المشروع بتأييد مصر التي ستوفر الدراية الفنية . ٣ - استقي المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط .	لم يتخذ أي اجراء ، ولكن أثناء زيارة المدير التنفيذي لليونيدو الى السودان في آذار/مارس ١٩٨٤ ، طلب اليه أن تتولى منظمته اجراء الدراسة اللازمة لاعادة تنشيط المصنع .	تبلغ الطاقة الانتاجية المركبة لهذا المشروع ، ذي الطابع الاقليمي ، ١٠ ملايين حوال تيل سنويا سوف تستعمل في تعبئة المنتجات الزراعية لتصديرها الى كل أنحاء المنطقة الفرعية .

(يتبع)

المرفق الثاني (تابع)

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
١٣ - انشاء مصنع لحاكة الملابس ، تونس/ ليبيا .	أنظر ١٠ أعلاه .	أنظر ١٠ أعلاه .	لم تتخذ أي اجراءات لأن البلدان المعنية قررت الغاء المشروع .	يوصى بعدم استبقاء المشروع في البرنامج المنقح .
١٤ - انشاء مصنع للثياب ، السودان .	أنظر ١٠ أعلاه .	أنظر ١٠ أعلاه .	لم تتخذ أي اجراءات لأن البلدان المعنية قررت الغاء المشروع .	يوصى بعدم استبقاء المشروع في البرنامج المنقح .
صناعة مواد البناء				
١٥ - انشاء مصنع سور سودان للاسمنت ، السودان .	وزارة الصناعة السودانية .	كان الهدف من اقامة هذا المصنع هو تلبية الطلب الوطني المتزايد على الأسمنت . والقرح تنفيذ المشروع بالتعاون مع مصر التي ستوفر في هذه الحالة الدراسة التقنية واليد العاملة ، واستكمل المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط .	لم تتخذ أي اجراءات ولكن طلب الى اليونيدو تقديم مساعدة في تحديث الدراسات السابقة وفي اختيار موقع المصنع .	نظرا لخبرة بعض بلدان شمال افريقيا في انتاج الاسمنت والحاجة الشديدة اليه في المنطقة الفرعية ، فان هناك أساسا للتعاون في هذا المجال . وقد أدرج المشروع في خطة التنمية الرباعية لتنفيذه على سبيل الأولوية . وأجريت دراسات مفصلة منذ مدة وتحتاج الى استكمال . ويوصى باستبقاء المشروع في البرنامج المنقح .
١٦ - انشاء مصنع لانتاج الاسمنت الأبيض في تونس .	حكومتا الجزائر وتونس .	كان المشروع قد بدأ تنفيذه واستبقي في البرنامج للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط .	١ - أنشأ البلدان شركة مشتركة . ٢ - تقدر تكاليف المشروع بـ ٩٥ مليون دينار تونسي . ٣ - كان من المقرر بدء الانتاج في منتصف عام ١٩٨٧ .	دخل المشروع طور التشغيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ويوصى باستبقائه في البرنامج المنقح .

(يتبع)

رقم المشروع وتسميته وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
١٧ - صنع بلاط رخامي في السودان .	حكومتا مصر والسودان .	١ - قدم ممثل مصر هذا المشروع وذكر أن دراسات الجدوى هي قيد الاعداد وأن البلدان مهتمان بهذا المشروع . ٢ - استبقي المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط .	لم يتخذ أي اجراء حتى الآن . وتجري دراسة امكانية انشاء مشروع مشترك بين السودان/تونس في اطار التعاون بين البلدين ، وفي البروتوكول الصناعي والتجاري الذي أبرم مؤخرا ، دعت مصر أيضا الى النظر في اقامة مشروع مشترك .	يلزم اجراء دراسات مفصلة فيما يتعلق بتقييم الخامات الخامات كميا ونوعيا وتحليل تقني - اقتصادي . ويتيح المشروع امكانية جيدة للتعاون مع تونس والجزائر ، ولذلك ، يوصى باستبقائه في البرنامج المنقح .
الصناعة الكيميائية				
١٨ - انشاء مصنع لانتاج أصباغ بنصاء (البنزين) في تونس.	حكومتا الجزائر وتونس.	١ - كان من المقرر أن يبدأ المشروع في الانتاج في عام ١٩٨٦ . ٢ - استبقي المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط	١ - اطلع بدراسات للمشروع ٢ - أنشأ الطرفان شركة مشتركة . ٣ - تجري اختبار منهجه .	
١٩ - انشاء وحدة لانتاج الزجاج المسطح في السودان.	الهيئة العامة للتصنيع ، مصر .	١ - تم باهمية المشروع الذي تقدمت به مصر ، لوجود طلب كبير في البلد على هذا النوع من الصلع ، بالدرجة الأولى. ٢ - أوصي باستبقاء هذا المشروع للتنفيذ في الأجل القصير/المتوسط .	مع أنه لم تجر حتى الآن دراسات حول المشروع ، لاتزال مصر شديدة الاهتمام به ، وشركة النصر للزجاج والبلور مستعدة لاجراء مناقشات حول المشروع والاشتراك في دراسته .	لا تتوفر أي معلومات ، ولم يؤخذ أي علم باجراء دراسات مفصلة . والمشروع غير مدرج في خطة التنمية الرباعية الحكومية . ولقد أجرت الأندو دراسة جدوى لمشروع يتعلق بانتاج الزجاج في المغرب باستخدام طريقة التعويم . وتشمل نتيجة الدراسة جميع بلدان المنطقة المرشحة . وكانت قد أجريت في مصر دراسة دقيقة لمشروع يتعلق بانتاج الزجاج المسطح باستخدام نفس الطريقة ، وتبلغ طاقته الانتاجية المرشحة ٠٠٠ ١٠٨ طن سنويا ، وهو يتيح فرصا جيدة للتعاون دون الاقليمي. ومع ذلك ، يبدو أنه لاتزال هناك حاجة الى هذا المشروع الذي يوصى باستبقائه في البرنامج المنقح .

(يتبع)

- 42 -

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروجون / المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس ، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
		ثانيا - المشاريع المساندة		
م - ١ المساعدة في وضع برامج للتدريب الصناعي .	اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو	أكدت أهمية مشروع كهذا أثناء مشاورة اليونيدو بشأن تدريب القوى العاملة الصناعية المعقودة في شوبمارت عام ١٩٨٢ . واتفق أيضا على اسناد المشروع الذي سيكون من شأنه ، في جملة أمور ، اتاحة تعزيز المؤسسات ومراكز التدريب المهني في المنطقة الفرعية والمساعدة على اكساب الأيدي العاملة مهارات صناعية محسنة .	قدمت اليونيدو ، في اطار عقد المعهد الصناعية لافريقيا ، وكذلك في اطار برنامجها العادي للتعاون التقني ، الى عدة مؤسسات في المغرب ومصر والجزائر بهدف تعزيز قدرتها التدريبية لتفيد البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية أو افريقيا ككل .	١ - لا يزال المشروع في مرحلة الفكرة في الوقت الراهن ، وينبغي أن تناقشه الأطراف المعنية قبل وضع صيغته النهائية . ٢ - نظرا لأهمية هذا المشروع في توطيد التعاون الصناعي في المنطقة الفرعية وتنميته ، ينبغي اعطاؤه أولوية عالية واستكماله في البرنامج المنقح .
م - ٢ تحسين القدرات الاستشارية والادارية الصناعية	اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو .	سلم أيضا بأهمية هذا المشروع ، مقترنا بالمشروع السابق ، واستفتي أيضا للتنفيذ بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية .	أجرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسة حددت فيها الخدمات الاستشارية في العالم العربي ، وتقوم اليونيدو حاليا بتنظيم حلقة دراسية حول هذا الموضوع بالتعاون مع المعهد الجزائري للادارة .	قد تشكل الدراسة التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية للعالم العربي ، الذي يشمل بلدان المنطقة الفرعية ، أساسا هاما لهذا المشروع ، لذا يوصى باستكماله في البرنامج المنقح .
م - ٣ تنمية القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع الصناعية .	اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو .	سلم بأهمية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وأوصى بادراج المشروع في اطار العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا القطاع .	انتهى إعداد الطبعة الأولى من الدليل وقامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتوزيعه . كما أجرت اليونيدو ووزعت دراسة حول "كيفية اقامة صناعات	١ - توجد لدى العديد من بلدان المنطقة الفرعية مؤسسات مسؤولة عن تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وتضع هذه المؤسسات ملامح مشاريعها بنفسها ، ومن المهم ، بالتالي ، مساعدتها على تنسيق اجراءاتها ، بتعويدها على عملها وبتنسيقه من خلال هذا المشروع .

رقم المشروع واسمه وموقعه	المروّجون/المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المنفذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
			بحوزتها بعض ملامح مشاريع لصناعات صغيرة. وقد طلب الأندو الى السودو ترجمة هذه الوثيقة الى العربية. كما استحدثت الأندو صفة نموذجية للتشريع يمكن أن تمثل مرشدا نافعا للمشرعين الوطنيين الراغبين في تحسين الدعم التشريعي لمنظمي المشاريع الصناعية الصغيرة.	٢ - ستسر هذه الأنشطة عملية التوحيد القياسي في ملامح المشاريع، وصيغ الاستعمال، وستفيدها في هذا المجال.
م - ٤ النهوض بصناعة تجهيز الأغذية في شمال افريقيا.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.	استقي المشروع في البرنامج الأولي.	أجرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية دراسة هدفها تقديم اقتراحات ملموسة من أجل بلدان المنطقة العربية.	١ - أجرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية، في هذا الاطار، دراسة جدوى لصالح السودان. والدراسة هذه قيد الاستعراض حاليا من قبل السلطات السودانية التي ستنتقي الاقتراحات التي تهمها ٢ - من المهم أن تنمّي بلدان المنطقة الغربية وتحسن منتجاتها الغذائية. ومن الضروري أيضا تنفيذ هذه الدراسة ليتسنى اتخاذ اجراء في هذا المجال ذي الأولوية العالية. ولذلك نوصي باستبقاء المشروع في البرنامج المنقح.
م - ٥ تحويل المركز القومي التونسي للجلود والأحذية الى مركز دون اقليمي.	تونس (المركز القومي للجلود والأحذية).	استقي المشروع في البرنامج الأولي.	لم يتخذ أي اجراء.	١ - توافق السلطات التونسية المسؤولة على فتح مركزها أمام بلدان أخرى في المنطقة، كما اقترحت تحسين الوضع القانوني للمركز.

(يتبع)

المرفق الثاني (تابع)

رقم المشروع واسمه وموقعه	المرشحون/المتعهدون	استنتاجات وتوصيات اجتماع تونس، آذار/مارس ١٩٨٤	الاجراءات المتخذة منذ آذار/مارس ١٩٨٤	ملاحظات وتوصيات
				٢ - يلزم أن تجرى الدائرة التونسي دراسة تخصصية للمركز، وقد يثبت المرشدو أنه يتعذر في اجراء مثل هذه الدراسة في اطار برنامج العلوم الاقليمي الواسع النطاق لصالح افريقيا الذي شرع فيه مؤخرا، لذا يوصى باستبقاء المشروع في البرنامج المنقح.
م - ٦ مراكز اقليمية افريقية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية.	تونس/مصر.	اقترحت مصر وتونس استضافة المركزين المنوي انشاؤهما في افريقيا.	لم يتخذ أي اجراء.	اكتسب البلدان خبرة كبيرة في هذا المجال ووافقا على انشاء المركزين لديهما، لذا يوصى باستبقاء المشروع في البرنامج المنقح.
م - ٧ صنع عربات تقل السكك الحديدية لنقل الركاب والبضائع.	بلدان مختلفة.	استبقي المشروع نظرا لاحتياجات المنطقة الفرعية والخبرة التي اكتسبها بعض بلدانها (المغرب، الجزائر، تونس ومصر).	رغم أنه لم يتخذ أي اجراء بشأن هذا المشروع، تقوم مختلف اللجان المشتركة، بما في ذلك الجماهيرية العربية الليبية، بدراسته دراسة جادة.	ألغي المشروع، واستحدث مشروع جديد يتعلق بالصيانة الصناعية والتجميع.
م - ٨ مسك دون القليمي لانتاج العجلات والمحاور.	تونس.	استبقي المشروع في البرنامج.	اجريت الدراسات التمهيدية.	سحب المشروع، على ضوء ما أجري من دراسات، بعد أن بعضا من جوانبه سوف تدرج في المشروع المتعلق بالصيانة الصناعية والتجميع.

المرفق الثالث

ملامح المشاريع التي استهلت في البرنامج المنقح

ملامح المشروع رقم ١

القطاع الفرعي : الصناعات الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة (تجهيز الأغذية)

الأولوية : أولى (على المدى القصير)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١- **عنوان المشروع :** انشاء مصانع للسكر في السودان

٢- **الهدف :** انشاء وحدتين متوسطتي الحجم لانتاج السكر لخدمة سوق التصدير

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وضعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- وزارة الصناعة السودانية ٤- السودان الأوسط	٥- أنجزت دراسة الجدوى ٦- لا بد من موافقة الأطراف المعنية على المشاريع المشتركة موافقة رسمية	٧- متوفرة ، نظرا لأن حقول قصب السكر تكون في العادة ملحقة بالمصانع ٨- متوفرة ٩- ستكون متوفرة	١٠- يقدّر الطلب دون الاقليمي بنحو ٦ ملايين طن في عام ١٩٩٠ ١١- بلدان المنطقة الفرعية وبلدان مجاورة أخرى	١٢- ١٠٠ ٠٠٠ طن سنويا لكل مصنع ١٣- نحو ١١٥ مليون دولار للولايات المتحدة	١٤- يعتزم انشاء شركة مشتركة ، يجري حاليا تحديد ٢ وحدات بطاقة انتاجية اجمالية قدرها ٠٠٠ ٧٠٠ طن بمساعدة البنك الدولي والصندوق العربي ، وسوف تبلغ هذه الوحدات طاقتها الكاملة بحلول عام ١٩٩٠ ، ثمة عوامل تكفل ملاءمة المشروع اقتصاديا هي الطروف المناخية المناسبة لمزارع قصب السكر وتوفر المياه الكافية وامكانات التوسع الكبيرة في الأراضي المزروعة ، وتعتبر امكانات التعاون دون الاقليمي فيه كبيرة لاعتماد جميع هذه البلدان بصورة مرتفعة على استيراد هذه السلعة الحيوية .

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ٢

الأولوية : ثانية (على المدى المتوسط)

القطاع الفرعي : الصناعات الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة (الورق ومجينة الورق)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع للورق في السودان

٢- الهدف : انتاج الورق ومجينة الورق لتلبية الطلب المحلي ودون الاقليمي المتزايد

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وقعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- وزارة الصناعة السودانية ٤- كوستي ، أو موقع آخر في السودان	٥- أنجزت دراسة الجدوى ٦- يعتزم استكمال دراسة الجدوى	٧- ثمة وفرة من شفل قصب السكر ، والياف التيل ، وسالة القطن وورق السردى وأنواع من الخشب ٨- متوفرة ٩- حسنة التطور في هذه المنطقة	١٠- الرقم غير متوفر ١١- السوق المحلية ، وتم تصدير الفائض	١٢- ٥٠ - ١٥٠ طنا يوميا (ثلاث نوبات عمل) ١٣- نحو ١٧٠ مليون دولارات الولايات المتحدة	١٤- مشروع مشترك أو مساهمة في رأس المال ، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ، لدى اعداد المشروع، الاقتراح المصري المتعلق بانشاء مشروع مشابه بالتعاون مع السودان ، والمشروع مدرج في خطة التنمية الرباعية للسودان .

- 48 -

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ٢

الأولوية : ثانية (طى المدى المتوسط)

القطاع الفرعي : صناعة النسيج (الغزل/النسج)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع للغزل

٢- الهدف : تعزيز الانتاج المحلي من خيوط الغزل القطنية الخالصة والخيوط المخلوطة (قطنية - اصطناعية)

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وفرت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومتا تونس والجماهيرية العربية الليبية ٤- يحدد فيما بعد	٥- أجريت دراسة تمهيدية لمصنع ليبي/تونسي مشترك ٦- اجراء استعراض شامل للتأكد من توفر المقومات	٧- القطن بستورد ، ولكن المواد الأساسية لخيوط الغزل الاصطناعية متوفر في الجماهيرية العربية الليبية ٨- متوافرة ٩- كافية	١٠- الرقم غير متوفر . كان الطلب في ١٩٨٠ في تونس وحدها ١٧٠ ٢ طنا ١١- مصانع النسيج ومستعملون آخرون في كلا البلدين	١٢- ٤٠٠٠٠ طن من خيوط الغزل سنويا (٢٠٠٠ طن من الخيوط القطنية و ٢٠٠٠ طن من الخيوط المخلوطة) ١٣- سيحدد في دراسة الجدوى	١٤- اليد العاملة متوفرة . ويلزم اجراء تحليل/مراجعة بشكل متعمق للتأكد من دسمومية المشروع . واذا كان يعتزم انشاء منطقة تجارة تفضيلية في المنطقة الفرعية فينبغي في دراسة انتاج المنسوجات فيها دراسة دقيقة من حيث تكاملية الانتاج والأسواق في كل بلد . اذ يتزايد الطلب على الخيوط الاصطناعية في بلدان مختلفة في المنطقة الفرعية ، وقد اضطلعت الأندو ، مثلا ، بدراسات جدوى تتعلق بانتاج الياف البوليستر والاكريليك كمشاريع فرعية مشتركة . وتستورد الجزائر حاليا ٨٠٠٠٠ طن سنويا من الخيوط الاصطناعية (بتكلفة قدرها ١ مليار دينار جزائري، أو ما يعادل ٢٠٠ مليون

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ٢ (تابـــع)

الأولوية : ثانية (على المدى المتوسط)

القطاع الفرعي : صناعة النسيج (الغزل/النسج)

المنطقة الفرعية : شمال الدلتا

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع للغزل

٢- الهدف : تعزيز الانتاج المحلي من خيوط الغزل القطنية الخالصة والخيوط المخلوطة (قطنية - اصطناعية)

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وضعت بالفعل ونوع المساهمة التي تشدها الدول الأعضاء
					دولار) . ولدى مصر وحدتان كبيرتان لانتاج البوليستر يمكن أن يحدا هذا من الطلب في بلدان أخرى من المنطقة الفرعية . ومن ثم، فهناك حاجة الى تحقيق التنسيق الفعال وانشاء الهياكل الأساسية اللازمة وتنشيط التبادل التجاري داخل المنطقة الفرعية .

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ٤

الأولوية: أولى (على المدى القصير)

القطاع الفرعي : صناعة النسيج (الغزل/النسج)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١- عنوان المشروع : توسيع مصنع لانتاج أجولة التيل في السودان

٢- الهدف : توسيع المرافق القائمة لانتاج أجولة التيل لسد الطلب الحالي/المستقبلي المحلي/التصديري

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وبحت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- وزارة الصناعة السودانية ٤- أبو نعامة ، السودان	٥- المصنع في طور التشغيل حاليا ، وقد تم انجاز دراسة الجدوى التمهيدية المتعلقة بتوسيعه ٦- يعتزم اجراء دراسة الجدوى المتعلقة بالتوسيع	٧- متوفرة ٨- متوفرة ٩- متوفرة	١٠- ٥٠ مليون حوال سنويا للسوق السودانية ١١- السودان والصادرات الى بلدان أخرى في مرحلة لاحقة	١٢- ٣٠ مليون حوال سنويا ١٣- ٥٠ مليون بدولارات الولايات المتحدة	١٤- اليد العاملة متوفرة. وتقدر الطاقة الاضافية للمصانع القائمة والمصانع المخططة الأخرى بنحو ٣٠ مليون حوال سنويا. وتبلغ الطاقة الانتاجية المركبة لهذا المشروع ، ذي الطابع الاقليمي ، ٣٠ مليون حوال تيل سنويا سوف تستعمل في بعضة المنسجات الزراعية لتصديرها الى كل أنحاء المنطقة الفرعية .

ملامح المشروع رقم ٥

القطاع الفرعي : صناعة مواد البناء (الأسمنت)

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع بور سودان للأسمنت في السودان

٢- الهدف : انشاء مؤسسة جديدة لانتاج أسمنت بورتلاند

الأولوية : ثانية (على المدى المتوسط)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وفرت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- وزارة الصناعة السودانية	٥- أنجزت دراسة الجدوى	٧- جميع المواد الخام اللازمة متوفرة محليا . وقد التمست مساعدة اليونيدو لاختيار الموقع على وجه الدقة .	١٠- الرقم غير متوفر	١٢- ٥٠٠ ٠٠٠ طن سنويا	١٤- مشروع مشترك أو مساهمة في رأس المال. وهذا المشروع مدرج في خطة التنمية الرباعية للسودان للتنفيذ على سبيل الأولوية . ومع وجود خبرة لدى بعض بلدان شمال افريقيا في انتاج الأسمنت ، والاحتياجات الملحة للسودان ، يبدو أن هناك امكانية وأسس واضحة للتعاون .
٤- بور سودان ، السودان	٦- يعتزم استكمال دراسة الجدوى ، وتلتمس مساعدة من اليونيدو .	٨- سيعين بوريد مولدات ديزل (بقدرة ١٥ ميغاوات تقريبا) ٩- حسنة التطور	١١- ٦٠ في المائة طلب محلي ٤٠ في المائة للتصدير	١٣- نحو ٨٥ مليون بدولارات الولايات المتحدة	

- 52 -

ملامح المشروع رقم ٦

القطاع الفرعي : صناعة مواد البناء (الأسمنت)

الأولويـــة : أولى (على المدى القصير)

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع لانتاج الأسمنت الأبيض في تونس

٢- الهـــدف : انتاج الأسمنت الأبيض اللازم في تونس والجزائر ، مما يسهم في الحدّ من الواردات

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقـــع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المـواد الخـــام ٨- الطاقـــة ٩- الهياكل الأساسية الماديـــة	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقـــة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وفرت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومتا تونس والجزائر ٤- تونس	٥- المصنع في التشغيل ٦- بدأ الانتاج في ١٩٨٧	٧- متوفرة ٨- متوفرة ٩- متوفرة	١٠- ٦٠ ٠٠٠ طن سنويا في تونس، و ١٢٠ ٠٠٠ طن سنويا في الجزائر ١١- الجزائر وتونس (٥٠ في المائة لكل منهما)	١٢- ٢٠٠ ٠٠٠ طن سنويا ١٣- ٩٥ مليون دينار تونسي (ما يقارب ١١٠ ملايين دولار)	١٤- تم بالفعل انشاء شركة مشتركة بين تونس والجزائر، وحصص المساهمة : تونس (٤٠ في المائة)، الجزائر (٤٠ في المائة)، وبنك التعاون للمغرب العربي (٢٠ في المائة) . واستكمل المشروع وبدأ الانتاج في نشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

- 53 -

ملامح المشروع رقم ٧

القطاع الفرعي : صناعة مواد البناء (البلاط)

الأولوية : ثانية (على المدى المتوسط)

١- عنوان المشروع : صنع البلاط الرخامي في السودان

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٢- الهدف : انتاج بلاط رخامي من مختلف الأشكال والألوان والأحجام ، لأغراض تبليط الأرضيات ولأغراض زخرفية أخرى

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المستقبل حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وضعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومتا السودان ومصر ٤- دوردست ، السودان	٥- أنجزت دراسات ما قبل الاستثمار ٦- يزمع اجراء دراسات الجدوى	٧- متوفرة في المناطق المجاورة ٨- متوفرة ٩- يلزم تطويرها	١٠- يقدّر الطلب المحلي الحالي بنحو ١٠٠ ٠٠٠ متر مربع ١١- السوق المحلية في كل من البلدين	١٢- ٥٠ ٠٠٠ متر مربع سنويا ١٣- نحو ٣ر١ مليون بدولارات الولايات المتحدة سيكون ثلثاها في شكل عملات قابلة للتحويل	١٤- شركة انتاج الرخام هي مؤسسة سودانية مصرية مشتركة (بمساهمة ٥٠ : ٥٠) وكان من المخطط الاسراع في اجراء الدراسات وفي التنفيذ كما يمكن الاستفادة من الخبرة المصرية وبدء الانتاج في نهاية عام ١٩٨٤ أو بداية عام ١٩٨٥ . وما زالت الدراسات التفصيلية غير متاحة . وما زال يلزم اجراء الكثير من العمل بشأن تقدير/تقييم المواد الخام ، والتحليل التكنولوجي الاقتصادي . وقد منحت أولوية دنيا لخبرة المخطط هذه . ومع ذلك يرى أنها توفر امكانية التعاون مع تونس والجزائر في اطار البروتوكول الصافي والمحاور المزمع ابرامه .

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ٨

القطاع الفرعي : الصناعة الكيميائية (المنتجات غير الكيميائية)

الأولوية : ثالثة (على المدى الطويل)

١- عنوان المشروع : انشاء وحدة لانتاج الزجاج المسطح في السودان

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٢- الهدف : تعزيز الانتاج المحلي من الزجاج المسطح وهو مادة بناء أساسية تستوردها بلدان المنطقة الفرعية في الوقت الراهن

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي روجت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- الهيئة العامة للتصنيع (مصر) ٤- السودان	٥- في مرحلة الفكرة ٦- يزمع اجراء دراسات جدوى تمهيدية ودراسات جدوى مفصلة	٧- يتوفر الرمل والكوارتز والدولوميت في السودان، ولا تتوفر معلومات عن المواد الخام الأخرى (رماد الصودا وكربونات الصوديوم والبورق والحجر الفلوري والكرايوليت) ٨- ستحدد في دراسة الجدوى ٩- أنظر البند ٨ أعلاه	١٠- أنظر البند ٨ أعلاه ١١- أنظر البند ٨ أعلاه	١٢- أنظر البند ٨ أعلاه ١٣- أنظر البند ٨ أعلاه	١٤- ليس معلوما ما اذا كان قد تم الاضطلاع بدراسات مفصلة، وقد أجرت الأبدو دراسة جدوى لمشروع يتعلق باستاج الزجاج في المغرب باستخدام طريقة التعويم، وتشمل نتيجة الدراسة جميع بلدان المنطقة الفرعية، وكانت قد أجريت في مصر دراسة دقيقة لمشروع يتعلق باستاج الزجاج المسطح باستخدم نفس الطريقة، وتبلغ طاقته الاستاجية المرسأة ١٠٨ ٠٠٠ طن سنويا، وهو يتيح فرصا جيدة للتعاون دون الاقليمي، ومع ذلك، يبدو أنه لا يزال هناك حاجة الى هذا المشروع الذي يوصى باستيفائه في البرنامج المقترح، بعد أن شركة الدهر للزجاج والبلور مهتمة جدا بمناقشة المشروع والمساعدة في الدراسة.

ملامح المشروع رقم ٩

القطاع الفرعي : الصناعة الهندسية (الآلات والمعدات الزراعية)

١- عنوان المشروع : انشاء مصانع لتجميع الجرّارات في مصر والسودان

٢- الهدف : تجميع جرّارات زراعية بقدرات حصانية مختلفة (حتى ٧٥ حصانا)

الأولوية : ثانية (على المدى المتوسط)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وقعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- وزارة الصناعة السودانية وشركة النصر لصناعة السيارات بمصر ٤- السودان (واد مدني أو بور سودان) ومصر	٥- قامت السودان باختيار النموذج المرغوب فيه . وستجرى دراسة جدوى للمشروع المشترك ٦- يلزم ابرام اتفاق رسمي للبدء في المشروع	٧- يلزم اجراء دراسة مفصلة لتحديد الهيكل وتوزيع وحدات تصنيع مختلف المكونات والتجميعات بين السودان ومصر ٨- ستجرى تأمينها عن طريق وحدات التوليد الخاصة بهذه المصانع ٩- متوفرة	١٠- الطلب كبير بالنسبة للسودان ، وسوف يتم تحديده عند استكمال دراسة الجدوى والدراسة المتعمقة ١١- السودان ومصر	١٢- أنظر البند ١٠ أعلاه ١٣- أنظر البند ١٠ أعلاه	١٤- هذا مشروع ذو أولوية في خطة التنمية الرباعية بالسودان ، كما أن شركة النصر المصرية لصناعة السيارات تعتبر أن من المهم جدا لها أن تسهم في هذا المشروع المشترك المتبادل الفائدة ، ومن الموصى به تقديم مساعدة فنية .

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ١٠

القطاع الفرعي : الصناعة الهندسية (النقل البري والنقل بالسكك الحديدية)

الأولوية : أولى (على المدى القصير)

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع لمحركات الديزل في تونس

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٢- الهدف : صنع محركات الديزل المنخفظة القوة (حتى ٤٥ حصانا) للشاحنات والسيارات الصغيرة والجرّارات

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وقعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومتا الجزائر وتونس ٤- سافيا سيدي يوسف، تونس	٥- مرحلة ما قبل الاستثمار ٦- بدأ الانتاج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧	٧- سيتم استيرادها وتوريدها حرفيا بواسطة الشركة العاملة بالفعل في الجزائر ٨- الطاقة متوفرة ٩- متوفرة في الموقع المقترح	١٠- ١٠٠ ٠٠٠ وحدة في عام ١٩٩٠ في الجزائر وحدها ١١- الجزائر (٧٠ في المائة) وتونس (٣٠ في المائة) ملحق بها آلية ارشادية مناسبة	١٢- ٢٥ ٠٠٠ وحدة سنويا ١٣- ٣٠ مليون دينار تونسي (نحو ٤٢ مليون دولارات الولايات المتحدة)	١٤- يمكن توسيع المشروع لكي يسدّ الاحتياجات المتوقعة في البلدين والبلدان الأخرى في المنطقة الفرعية. وعند ذلك الوقت أنشئت مؤسسة ساكمو "SAKMO"، واكتمل المشروع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وتشغل الوحدة الآن في سافيا سيدي يوسف.

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم ١١

القطاع الفرعي : الصناعة الهندسية (الآلات المكنية)

١- عنوان المشروع : صناعة آلات الخراطة والتفريز ، المغرب

٢- الهدف : تنمية انتاج الآلات المكنية في المنطقة الفرعية

الأولوية : أولى (على المدى القصير)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المستهدف حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وقعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومتا المغرب (مكتب التنمية الصناعية) وتونس (بنك التنمية الاقتصادية التونسي)	٥- يجرى تجميع الآلات	٧- سوف تستورد بعض المكوّنات شبه المصنعة ، وتصنع البعض الآخر محليا	١٠- الرقم غير متوفر	١٢- ٢٠٠ مخرطة و٢٠٠ مكنة تفريز سنويا	١٤- تم الدخول في شراكة مع مؤسسة "هس" (HES) الفرنسية وتشمل الوحدة حاليا في فاس ، المغرب ، وتبحث الشركاء التونسيون والمغاربة عن امكانيات الوصول الى أسواق أخرى في المنطقة الفرعية ويحاسبون التي المساعدة في ترويج منتجاتهم .
٤- فاس ، بالقرب من مصنع ١حاكه لمؤسسة "سميف" (SIMI.F)	٦- اختيار معدات صنع الآلات	٨- متوفرة ، وهي كهربائية في المقام الأول ٩- المبنى متوفر	١١- السوقان المغربية والتونسية ، وكذلك أسواق بلدان أخرى	١٣- ٥ ملايين دولارات الولايات المتحدة	

ملامح المشروع رقم ١٢

القطاع الفرعي : الصناعة الهندسية (المعدات والآلات الزراعية)

١- عنوان المشروع : صناعة آلات النجارة ، تونس

٢- الهدف : صناعة آلات النجارة في المنطقة الفرعية

الأولوية : أولى (على المدى القصير)

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المسقط حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وضعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومتا المغرب (مكتب التنمية الصناعية) وتونس (بنك التنمية الاقتصادية التونسي) ٤- قرمبالية ، الجمهورية التونسية	٥- المصنع في حالة تشغيل ٦- البدء بالانتاج في آذار/مارس ١٩٨٥	٧- سيتم استيراد بعض المكونات شبه المصنعة ، وسيصنع البعض الآخر محليا ٨- متوفرة ٩- متوفرة	١٠- يقدّر الطلب الحالي بـ ١ ٠٠٠ وحدة ١١- تونس والمغرب	١٢- ١ ٠٠٠ وحدة سنويا ١٣- ٤ ملايين دولارات الولايات المتحدة	١٤- تم انشاء شركة مساهمة مشتركة ، كما تم الدخول في علاقة شراكة مع مؤسسة "لورم" (LUREM) الفرنسية ، واستكمل المشروع وأصبح المصنع في حالة تشغيل عام ١٩٨٥ .

- 59 -

ملامح المشروع رقم ١٣

القطاع الفرعي : الصناعة الهندسية (المعدات الكهربائية)

الأولوية : ثانية (على المدى المتوسط)

١- عنوان المشروع : انشاء مصنع مضاغط

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

٢- الهدف : انتاج مضاغط لتركيبها في الثلاجات المصنعة محليا ، وكذلك لتلبية الطلب المتعلق بقطع الاستبدال والصيانة

٣- المروج / المتعهد ٤- الموقع	٥- حالة المشروع ٦- أنشطة المتابعة المباشرة	٧- المواد الخام ٨- الطاقة ٩- الهياكل الأساسية المادية	١٠- الطلب المغطى حسب المنتجات ١١- السوق	١٢- الطاقة الانتاجية حسب المنتجات ١٣- مجموع الاستثمارات	١٤- معلومات اضافية بما في ذلك ترتيبات التعاون التي وقعت بالفعل ونوع المساهمة التي تنشدها الدول الأعضاء
٣- حكومات المغرب (مكتب التنمية الصناعية) وتونس (بنك التنمية التونسي الكويتي) والجماهيرية العربية الليبية	٥- وقع اتفاق بين الأطراف الليبية والجزائرية والتونسية وشكلت أفرقة المفاوضات . كما أن المشروع قيد المفاوضات/ المناقشات النشطة .	٧- تتم استيراد بعض المكونات شبه المصنعة ، وتصنع الباقي محليا	١٠- في الجماهيرية الليبية وحدها احتياجات الصيانة / الاستبدال : ١٩٩٠ : ٠٠٠ ١١١ ١٩٩٥ : ٠٠٠ ١٣٩ مشآت جديدة : ١٩٩٠ : ٠٠٠ ١٠٠ ١٩٩٥ : ٠٠٠ ١٢٠ الجزائر : ٠٠٠ ٧٠٠ المغرب : ٠٠٠ ١٥٠	١٢- ٠٠٠ ٠٠٠ ١ وحدة سنويا ١٣- سيحدد في دراسة الجدوى	١٤- وقع اتفاق بين شركات من ليبيا والجزائر وتونس في نيسان/ أبريل ١٩٨٨ لانشاء مصنع لتصنيع مليون وحدة . ومن المتوقع أن ينضم المغرب للمشروع . وتجتمع أفرقة المفاوضات في الجزائر في نهاية نيسان/ أبريل ١٩٨٨ لوضع التفاصيل الأخيرة لمشروع تعاوني وانشاء شركة مشتركة. وتبين الدراسات التي تمت للأطراف المتعاونة أن أفريقيا على انفراد أن حجم السوق هو ٠٠٠ ٢٠٠ وحدة من مضاغط الثلاجات في ليبيا، و ٠٠٠ ٧٠٠ في الجزائر، و ٠٠٠ ١٥٠ في المغرب (٩٠ في المائة للقطاع العام)، ولا تتوفر أرقام عن تونس .
٤- سيحدد فيما بعد ومن الأرجح أن تكون في الجزائر	٦- مفاوضات واتفاقات تتعهد مفصلة	٨- متوفرة ٩- متوفرة	١١- تسلم تقديرات السوق مليون وحدة سنويا		

ملامح المشروع رقم : م - ١

القطاع الفرعي : تنمية القوى العاملة الصناعية

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : المساعدة في وضع برنامج للتدريب الصناعي

٢ - الهدف : اعداد بيان تفصيلي شامل بمرافق التدريب الصناعي في المنطقة الفرعية ، وتقييم برامجها وأنشطتها، وتدعيم عدد منها من أجل تحسين تدريب القوى العاملة الصناعية اللازمة في المنطقة .

٣ - المروج/المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو ٤ - بلدان المنطقة الفرعية ٥ - تختلف التكاليف حسب كل مشروع فرعي على الصعيد الوطني أو دون الاقليمي .	٦ - الخلفية : سيوفر المشروع استقصاء وتقييما كاملا لجميع مرافق/مخططات التدريب في المنطقة الفرعية ، بحيث يمكن على أساسهما اعداد وتنفيذ برامج تدريب دون اقليمية شاملة ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لمرافق التدريب الموجودة في المؤسسات الصناعية . وقدمت اليونيدو ، في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا وكذلك برنامجها العادي للتعاون التقني ، مساعدة الى عدة مؤسسات في المغرب ومصر والجزائر بغية تدعيم قدراتها التدريبية لمنفعة البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية أو افريقيا اجمالا . وقد أصدرت الآبدو دليلا عن معاهد التدريب في المنطقة العربية ، يورد تفاصيل المجالات المشمولة والدورات المقدمة ، ويجري تحديثه كل سنتين . وفي الاتفاق المعقود بين اليونيدو والآبدو ، اتفق أيضا على تنظيم دورات تدريبية في المجالات التالية : الادارة

- ٦١ -

ملامح المشروع رقم : م - ١ (تابع)

القطاع الفرعي : سمة القوى العاملة الصناعة — المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : المساعدة في وضع برنامج للتدريب الصناعي

٢ - الهدف : اعداد بيان تفصيلي شامل بمرافق التدريب الصناعي في المنطقة الفرعية ، وتقييم برامجها وأنشطتها، وتدعيم عدد منها من أجل تحسين تدريب القوى العاملة الصناعية اللازمة في المنطقة .

٣ - المروج/المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
	٦ - الخلفية (تابع) : الصناعة وضبط النوعية ؛ اعداد المشاريع الصناعية وتقييمها ؛ الصيانة الصناعية . وكانت الدورات نتيجة مباشرة لاستراتيجية تدريب وضعتها اليونيدو للمنطقة الفرعية تشمل أيضا تدعيم القدرات الهندسية في قطاع الصناعات الصغيرة . وقد وزعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا أيضا قوائم دورات تدريب يؤمل أن تسهم في صوغ اطار تدريبي فعال للمنطقة الفرعية . وقد أكد أثناء مشاورة اليونيدو المعنية بتدريب القوى العاملة الصناعية ، والتي عقدت في شتوتغارت عام ١٩٨٢ على أهمية وجود مشروع يعنى بهذا النوع من التدريب الصناعي . كما اتفق على الاحتفاظ بالمشروع ، الذي يتيح ، ضمن جملة أمور ، تدعيم المؤسسات ومراكز التدريب المهني في المنطقة الفرعية وتساعد على تحسين مهارات اليد العاملة الصناعية .

ملامح المشروع رقم : م - ٢

القطاع الفرعي : تنمية القوى العاملة الصناعية — المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : تحسين القدرات الاستشارية والادارية الصناعية

٢ - الهدف : تحديد المؤسسات الادارية والاستشارية الصناعية الملائمة في المنطقة الفرعية بغية تعزيز دورها في تنفيذ البرنامج الخاص بالعقد .

٣ - المروج / المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو ٤ - بلدان المنطقة الفرعية ٥ - تختلف التكاليف حسب كل مشروع فرعي على الصعيد الوطني أو دون الاقليمي .	٦ - الخلفية : أجرت الأيدو دراسة لاستبانة الخدمات الاستشارية في العالم العربي. وهذه الدراسة ، التي تغطي العالم العربي ، تشمل بلدان المنطقة الفرعية . وهي بذلك تمثل أساسا هاما للمشروع . وتتضمن الاجراءات التي اتخذتها اليونيدو ، في اطار برنامجها الخاص بالتعاون التقني وبعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، حلقة دراسية سوف تنظم في هذا الشأن بالتعاون مع المعهد الجزائري للادارة .

المرفق الثالث (تابع)

ملامح المشروع رقم : م - ٣

القطاع الفرعي : تنمية القوى العاملة الصناعية — المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : تنمية القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع الصناعية (دليل لملامح المشاريع الصناعية الصغيرة)

٢ - الهدف : الارتقاء بقدرات تنظيم المشاريع الصناعية في الصناعات الصغيرة ، مما يشجع على انشاء تلك الأنواع اللازمة من الصناعات الصغيرة والتحويلية خلال عقد التنمية الصناعية لافريقيا (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

٣ - المروج/المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، واليونيدو ٤ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أديس أبابا ٥ - تحدد فيما بعد	٦ - يرمي هذا المشروع الى مساعدة بلدان المنطقة الفرعية في ارساء القاعدة اللازمة للتنمية المتكاملة الرشيدة والمعجّلة لقطاع الصناعات الصغيرة الفرعي ، بغية تلبية الحاجات الاستهلاكية الأساسية والحاجات الانمائية في المناطق الريفية والحضرية ،وكذلك تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الخاص بالعقد . وسيوفر دليل ملامح المشاريع لمنظمي المشاريع الصناعية الصغيرة المعلومات التفصيلية والارشادات التي يحتاجونها لمباشرة واعداد وتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة ، سواء بالاستعانة بخدمات الارشاد أو بدونها ، ومن المتوخى أن يتم تطوير دليل ملامح المشاريع الى كتيّب ارشادي لمنظمي المشاريع والمستثمرين الأفارقة المهتمين بالوحدات الصناعية الصغيرة . انتهى اعداد الطبعة الأولى من الدليل وقامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتوزيعه . كما أخرجت اليونيدو ووزعت دراسة حول "كيفية اقامة صناعات تحويلية تتضمن ملامح مشاريع لصناعات صغيرة . وقد طلبت الآيدو الى اليونيدو ترجمة هذه

ملامح المشروع رقم : م - ٢ (تابع)

القطاع الفرعي : تنمية القوى العاملة الصناعية المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : تنمية القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع الصناعية (دليل لملامح المشاريع الصناعية الصغيرة)

٢ - الهدف : الارتقاء بقدرات تنظيم المشاريع الصناعية في الصناعات الصغيرة ، مما يشجع على انشاء تلك الأنواع اللازمة من الصناعات الصغيرة والتحويلية خلال عقد التنمية الصناعية لافريقيا (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

٣ - المروج / المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
	٦ - الخلفية (تابع) : الوثيقة الى العربية . كما استحدثت الآيدو صيغة نموذجية لتشريع يمكن أن تمثل مرشدا نافعا للمشرعين الوطنيين الراغبين في تحسين الدعم التشريعي لمنظمي المشاريع الصناعية الصغيرة .

- 65 -

ملامح المشروع رقم : م - ٤

القطاع الفرعي : مشاريع مساندة أخرى

المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : النهوض بصناعة تجهيز الأغذية في شمال افريقيا

٢ - الهدف : مساعدة بلدان شمال افريقيا على انشاء صناعات لتجهيز وحفظ الأغذية تقوم على المواد الخام المحلية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية .

٣ - المروج/المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
٣ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والاتحاد العربي للصناعات الغذائية ٤ - بغداد ٥ - ١٥٠ ٠٠٠ بدولارات الولايات المتحدة	٦ - الخلفية : أكد كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، في دراستيهما ، على ضرورة النهوض بتنمية الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بها في شمال افريقيا . فهناك نقص في الامدادات الغذائية يحتم على المنطقة الفرعية استيراد كمية ضخمة من الأغذية ، كالزيت النباتي ، والسكر ، والألبان ، ومنتجات الحبوب ، وأغذية الأطفال والأطعمة المعلبة . الأنشطة : في ضوء ما تقدم ، يقترح اجراء دراسة استقصائية لصناعات تجهيز وحفظ الأغذية الموجودة في بلدان شمال افريقيا . وسيتم استنادا الى هذه الدراسة ، تحديد الفرص واعداد برنامج يشتمل على تجديد الصناعات القائمة ، وانشاء صناعات جديدة ، وتنمية القوى البشرية والتكنولوجيا المتصلة بها . وسيتم تشجيع الدول الأعضاء على صياغة مشاريع استثمارية محددة لادراجها في البرنامج دون الاقليمي في مرحلة لاحقة ، ولتعبئة الموارد المالية اللازمة ، وسوف تعطى الأولوية لأغذية الأطفال ، وتجهيز التمور وحفظها ، وتعليب الأغذية وتغليفها ، ومنتجات الألبان وانتاج الخلاصات اللازمة للمشروبات غير الكحولية من المواد الخام المحلية . وقدمت الآيدو مقترحات محددة الى بلدان المنطقة الفرعية تقوم بعض هذه البلدان بدراستها لتحديد ما يهمها منها لاتخاذ اجراءات متابعة بشأنها .

ملامح المشروع رقم : م - ٥

القطاع الفرعي : مشاريع مساندة أخرى . المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : الارتقاء بمستوى المركز القومي للجلود والأحذية في تونس الى مركز دون اقليمي لشمال افريقيا

٢ - الهدف : انشاء مركز دون اقليمي لشمال افريقيا .

٣ - المروج/المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
٣ - تونس : المركز القومي للجلود والأحذية ٤ - تونس ٥ - الدراسات جارية بالتعاون مع اليونيدو	٦ - ينبثق المشروع من توصية صادرة عن اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبالتالي حظى برعاية مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين . ومن المعتزم ، بمساعدة اليونيدو ، القيام بما يلي : (أ) اجراء تقييم للحالة الراهنة في المركز القومي للجلود والأحذية ؛ (ب) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للارتقاء بمستوى هذا المركز الى مركز دون اقليمي . وسوف ينظر في الاجراءات المذكورة أعلاه في اطار برنامج الجلود الاقليمي الواسع النطاق في افريقيا . وتوافق السلطات التونسية المسؤولة على فتح مركزها أمام سائر بلدان المنطقة الفرعية . كما اقترحت تغيير الصفة القانونية للمركز .

- 67 -

ملامح المشروع رقم : م - ٦

القطاع الفرعي : مشاريع مساندة أخرى . المنطقة الفرعية : شمال افريقيا

١ - عنوان المشروع : مراكز اقليمية افريقية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية

٢ - الهدف : انشاء مراكز اقليمية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية

١ - المروج/المتعهد ٤ - الموقع ٥ - التكلفة الكلية المقدرة	٦ - وصف المشروع ومعلومات اضافية
٣ - تونس (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ومصر . ٤ - تونس ومصر ٥ - تحدد فيما بعد	٦ - الخلفية : أوصي ، خلال المفاوضات التي جرت في فيينا بشأن انشاء مركز دولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية ، بأن ينشأ في البداية مركزان ، أحدهما في ايطاليا والآخر في الهند . وتمت التوصية ، كذلك ، باقامة ستة مراكز فرعية في البلدان النامية ، منها اثنان في افريقيا . المتابعة : يقترح اجراء مشاورات مع بلدان المنطقة الفرعية ، بهدف الحصول على دعمها القوي للقرارات التي اتخذت في فيينا بانشاء اثنين من المراكز الفرعية في افريقيا ، وللبت بشأن موقعيهما ، واعداد برنامج لتقديم المساعدة التقنية والمالية الى البلدين المضيفين ، في انشاء هذين المركزين . وقد اكتسبت الحكومتان خبرة واسعة في هذا الميدان ووافقتا على انشاء المركزين في بلديهما .

المرفق الرابع

معلومات موجزة عن المشاريع الجديدة

ألف - المشاريع الأساسية

الصناعات الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة

١ - انشاء صناعات نسيجية (ليبيا/المغرب)

تقوم الهيئات الحكومية المعنية في ليبيا والمغرب بمناقشة المشروع . ومن المتوقع أن تنجز في المستقبل القريب تفاصيل التعاون وصياغة البروتوكولات الضرورية . ويهدف المشروع أساسا الى تلبية الطلبات المحلية من منتجات النسيج في كلا البلدين .

٢ - انشاء صناعات غذائية (ليبيا/المغرب)

تقوم الهيئات الحكومية المعنية في ليبيا والمغرب أيضا بمناقشة المشروع ويهدف المشروع أساسا الى تلبية الطلبات المحلية من المنتجات الغذائية في كلا البلدين . ويقوم كلا الطرفين بدراسة التفاصيل . ومن المتوقع أن تنجز البروتوكولات اللازمة في المستقبل القريب .

٣ - انشاء صناعات جلدية (ليبيا/المغرب)

تنظر الهيئات الحكومية المعنية في ليبيا والمغرب في هذا المشروع أيضا . ويهدف المشروع أساسا الى صناعة منتجات اضافية عالية القيمة تستخدم فيها المواد الخام المحلية (الملال والجلود) ، لتلبية الطلبات المحلية المتزايدة ولخدمة أسواق التصدير الممكنة . وينظر كلا الطرفين حاليا في التفاصيل ، ومن المتوقع أن توضع اللمسات النهائية للبروتوكولات الرسمية في المستقبل القريب .

٤ - انتاج الزيت النباتي (السودان/تونس/الجزائر/المغرب/الأيدو)

يهدف هذا المشروع القائم على امكانات لانتاج البذور الزيتية في السودان ، الى تلبية الطلب المتزايد على زيوت الطعام في بلدان المنطقة الفرعية . وتقترح حكومة السودان (وزارة الصناعة) بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية أن يقام المشروع في السودان . وقد قامت المنظمة بدراسة مفصلة وتمت الموافقة على المشروع باعتباره مشروعا مشتركا من قبل وزراء الصناعة في المنظمة العربية للتنمية الصناعية . وهناك امكانيات لوجود مواد خام وفيرة وهياكل أساسية موجودة في السودان . وعلم أن المنظمة العربية

المرفق الرابع (تابع)

للتنمية الصناعية تقوم بترويج مسبق . كما أن حكومة السودان ترغب في الانضمام الى مشاريع مشتركة مع بلدان شمال افريقيا على أساس استثمارات مشتركة في مرافق الانتاج تهدف الى سد النقص الحاد في زيت الطعام في المنطقة الفرعية . ويتيح هذا المشروع امكانات كبيرة للتعاون اذ يضمن الأمن الغذائي في المنطقة الفرعية .

٥ - انتاج الغزل القطني الرفيع (السودان/الآيدو/تونس/المغرب/الجزائر/ليبيا/العراق/سوريا)

يهدف المشروع الذي يقوم على الموارد السودانية من القطن ، الى تلبية الطلب في بلدان المنطقة الفرعية . وتقترح حكومة السودان (وزارة الصناعة) بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية أن يقام المشروع في بورسودان بالسودان . وقد انجزت دراسة جدوى للمشروع الذي سينتج ٢٥٠٠٠ طن سنويا (١٧٠٠٠ طن من الغزل المفتح و ٤٠٠٠ طن من الغزل المسرح و ٤٠٠٠ طن من الغزل الممشط) . ونظرا لربحية المشروع الذي سيخدم المنطقة الفرعية بكاملها وما يتسم به من ارتفاع عنصر توليد فرص العمل ، فقد اجتذب اهتماما كبيرا .

وتقوم الآيدو ، حسبما اتفق عليه مجلسها بترويج مسبق للمشروع . وقد وافق على المشروع وزارة الصناعة في بلدان الآيدو باعتباره مشروعا عربيا مشتركا . كما ترغب حكومة السودان في الانضمام الى مشاريع مشتركة مع بلدان شمال افريقيا على أساس استثمارات مشتركة في مرافق الانتاج الرامية الى تلبية طلب المنطقة الفرعية على غزل القطن . ويتيح المشروع امكانات كبيرة للتعاون دون الاقليمي .

صناعة مواد البناء

٦ - مصنع الطوب في نفطة الواد (الجزائر/تونس)

هذا المشروع مشترك بين الجزائر وتونس سيقام في نفطة الواد بتونس. وقد أنشئت شركة مشتركة هي "سوبرينل SOBRINEL" ومن المتوقع أن يبدأ الانتاج في عام ١٩٨٩ .

الصناعة الكيميائية

٧ - انشاء صناعات صيدلانية (ليبيا/المغرب)

يهدف المشروع الذي تنظر فيه الهيئات الحكومية المعنية في ليبيا والمغرب الى تدعيم اكتفائهما الذاتي من المنتجات الصيدلانية والطبية الأساسية . ومن المتوقع أن تنجز التفاصيل في المستقبل القريب .

المرفق الرابع (تابع)

٨ - انتاج نيترات اليوريا (ليبيا/تونس)

ينظر في هذا المشروع أيضا لمناقشته كل من حكومتي ليبيا وتونس . وهو يهدف الى تدعيم اكتفائهما الذاتي من المنتجات الكيميائية .

٩ - انتاج الأسمدة الفوسفاتية (السودان/تونس)

من المعتزم اقامة المشروع في بور سودان بالسودان . وهو مشروع مشترك بين حكومتي السودان (وزارة الصناعة) وتونس (وزارة الاقتصاد الوطني ، وتمثلها الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة) . وقد وضعت صيغة بروتوكول وتقوم السلطات السودانية الآن بدراسة اقتراح أعدته الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة) . وسيوفر الشركاء التونسيون المواد الخام الأساسية (الفوسفات) اللازمة لتلبية حاجات القطاع الزراعي السوداني من الأسمدة . ويهدف البرنامج الى صناعة الأسمدة الفوسفاتية في السودان ليس فقط على أساس المواد الخام من الفوسفات التي توفرها تونس ، بل أيضا على أساس المساعدة التقنية / المالية التي يقدمها دلك القطر . ومن المتوقع أن تنشأ شركة مشتركة فيها شركاء من حكومتي السودان (وزارة الصناعة) وتونس (وزارة الاقتصاد الوطني، تمثلها الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة) فضلا عن أطراف مهتمة أخرى ، لانتاج ما يزيد على ١ مليون طن من الأسمدة الفوسفورية - الآزوتية ، ولتشغيل ما يزيد على ٦٠٠ شخص .

١٠ - انتاج النيتروفوسفات (الجزائر/تونس)

اشترك في تخطيط المشروع كل من الجزائر وتونس . ولم يصدر أي قرار بخصوص موقعه . ويجري الآن اعداد الدراسات التقنية السابقة لتنفيذه .

١١ - انتاج منتجات بتروكيميائية مثل حامض الخليك ، والقار ، والمزلقات وزيوت المحولات القاعدية وأحادي خلات الفنيل (MVA) (الجزائر/تونس)

تجري مناقشة المشروع كفكرة للتنفيذ المشترك بين الجزائر وتونس .

١٢ - انتاج منتجات كيميائية مثل الفراء الاصطناعي وثاني أوكسيد التيتانيوم والأصباغ والملونات العضوية ، والملونات والأصباغ المعدنية ، ومشتقات كبريتات الصوديوم والباريتين (الجزائر/تونس)

تجري مناقشة المشروع كفكرة للتنفيذ المشترك بين الجزائر وتونس .

المرفق الرابع (تابع)

الصناعة الهندسية

١٣ - صنع الغسالات المنزلية (الجزائر/ليبيا)

سيقام المشروع في ليبيا . وهو يرمي الى تلبية طلب السوق المحلي في ليبيا وضمان تحسين الانتفاع بموارد البلد وطاقاته الانتاجية الصناعية . وستتعهد به الشركة العامة للثلاجات والمواقد (وزارة الصناعة ، ليبيا) بالاشتراك مع شركة نظيرة في الجزائر . وقد علم أن التنفيذ جار وأنه حصلت ترتيبات ترضي الشركات المتعاونة وحكوماتها .

١٤ - انتاج سيارات الركاب وعربات الخدمة العامة (الجزائر/ليبيا)

سيقام المشروع في ليبيا (بالقرب من غدامس) . وهو يرمي الى اقامة الصناعة المرحلية للسيارات في الجزائر وليبيا على أساس التعاون المشترك . وقد قامت بصياغة البروتوكولات وزارتا الصناعة في كلا الحكومتين ، وهي تشمل تخطيط المشروع وتصميمه وتنفيذه . وعلم أنه تم بلوغ المرحلة الأخيرة فيه . وتبلغ الطاقة الانتاجية التي تم تصميمها ٠٠٠ ١٢٠ سيارة في العام . ويعتبر المشروع ذا دلالة صناعية واقتصادية كبيرة بالنسبة للبلدان المتعاونة ، خاصة لأنه يتيح امكانات كبيرة لتنمية وتحويل الصناعات المرتبطة بذلك والتي تقوم على صناعة السيارات وكذلك امكانيات التعاون بشكل أكبر بين هذه البلدان وبلدان أخرى في المنطقة الفرعية . وتأتي الدراية الفنية الأساسية والتكنولوجيا وتصميم المنتجات ، من شركة دايوو بجمهورية كوريا .

١٥ - انتاج علب تروس السرعة للسيارات (الجزائر/ليبيا)

سيقام المشروع في الجزائر . وهو يرمي الى التزويد بالمنتجات التي ستزيد في المحتوى المحلي لصناعة السيارات المرحلية وكذلك ستوسع في الهيكل الصناعي في الجزائر وليبيا ، وهما البلدان المتعاونان . وقد تمت صياغة البروتوكولات اللازمة وذلك ضمن الاطار العام لانتاج وسائل نقل الركاب . ويجري انشاء شركة مشتركة لتنفيذ المشروع (المشاريع) . ويبدو أن المشروع يقدم امكانات كبيرة لتوسيع التعاون بين هذين البلدين وبلدان أخرى في المنطقة الفرعية . وهو الآن في مرحلة متقدمة من الاعداد .

١٦ - انتاج محركات الديزل العالية القدرة للجرارات والشاحنات (الجزائر/ليبيا)

سيقام هذا المشروع في الجزائر ، ويعتزم أن تبلغ طاقته الانتاجية ٠٠٠ ٧ وحدة في العام ، ويهدف المشروع الى تدعيم الاكتفاء الذاتي وتلبية طلب البلدين المتعاونين ، الجزائر وليبيا ، من السلع الانتاجية . وقد وقعت

المرفق الرابع (تابع)

بالفعل البروتوكولات بين حكومتي الجزائر وليبيا ووضعت الترتيبات المؤسسية . ويجري تخطيط البرنامج وتصميمه وتنفيذه . وسوف يعتمد المشروع على الخبرة التي اكتسبتها الجزائر في هذا الميدان . ويبدو أن المشروع يتيح امكانات طيبة لتوسيع التعاون بين البلدان في المنطقة الفرعية .

١٧ - **انتاج عربات خفيفة للاستعمال الصحراوي (الجزائر/ليبيا)**

سيقام هذا المشروع في الجزائر ، وستتعهد به الجزائر وليبيا معا . وهو يهدف الى توسيع حجم صناعة السيارات المرحلية في كلا البلدين والمساهمة في تدعيم هياكلهما الصناعية . ويعتزم أن تبلغ الطاقة الانتاجية ١٠ ٠٠٠ وحدة في العام . وقد صيغت البروتوكولات بين الحكومتين ووضعت الترتيبات المؤسسية الملائمة . ويجري حاليا التخطيط والتصميم والتنفيذ . ويبدو أن المشروع يتيح امكانات طيبة لتوسيع التعاون بين بلدان أخرى في المنطقة الفرعية .

١٨ - **انشاء مجمع الومنيوم (بالطريقة الالكتروليتية)**

هذا مشروع مشترك بين الجزائر وليبيا ، ويهدف الى اقامة صناعة منتجات الألومينيوم ومنتجات صناعية خفيفة . ولم يتقرر بعد موقع المصنع (أو المصانع) . وتجري حاليا المناقشات بهذا الشأن . ومن المتوقع أن تنجز في المستقبل القريب البروتوكولات التي تضفي الصفة الرسمية على التعاون بين الحكومتين المتعاونتين ، والترتيبات المشتركة المؤسسية وغيرها . ويقدر الاستثمار بمبلغ ٦٠ مليون دولار .

١٩ - **انتاج اللوريات (ليبيا/تونس)**

تجري دراسة المشروع لمناقشته بين حكومتي ليبيا وتونس . وهو يرمي الى تدعيم الاكتفاء الذاتي في معدات النقل الأساسية . ويقوم الطرفان المعنيان بدراسة التفاصيل وسوف تبدأ المناقشات قريبا .

٢٠ - **انتاج المحولات الكهربائية ذات الجهد العالي (الجزائر/تونس)**

خطط المشروع باعتباره مشروعا مشتركا بين الجزائر وتونس . وسيقام في قصر بوخاري بالجزائر . وقد أنشئت شركة مشتركة ، اسمها "سوميترا" ، وشرع في تنفيذ هذا المشروع .

المرفق الرابع (تابع)

٢١ - **انشاء هياكل معدنية (الجزائر/تونس)**

اشترك في تنفيذ هذا المشروع الجزائر وتونس معا ، وذلك في تونس العاصمة ، وأقيمت لهذا الغرض شركة مشتركة اسمها "سوتاك" .

٢٢ - **صنع الآلات لتشغيل الالواح الفلزية (الجزائر/تونس)**

تقررت اقامة هذا المشروع الجزائري التونسي المشترك في باتنة (الجزائر) . وقد أنشئت مؤسسة مشتركة هي "سوماتول" . ويجري الآن اعداد دراسة تقنية .

٢٣ - **صنع الآلات لتجهيز اللدائن (الجزائر/تونس)**

سيقام هذا المشروع الجزائري التونسي المشترك في سطيف (الجزائر) . وقد أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ مؤسسة مشتركة ، هي "سوميلاست" . والمشروع يسير بشكل طبيعي .

٢٤ - **انتاج آلات نسيج (الجزائر/تونس)**

تخطط كل من الجزائر وتونس لاقامة مشروع مشترك في تونس . وتقوم المؤسسة المشتركة "م ت م MTM" ، التي أنشئت لهذا الغرض ، باعداد دراسة تقنية .

٢٥ - **صنع تروس السرعة وتروس خفض السرعة (المغرب/تونس)**

يخطط كل من المغرب وتونس لاقامة مشروع مشترك في تونس . ومن المتوقع أن يبدأ الانتاج في غضون السنة الجارية .

٢٦ - **مشروع مسابك صناعية (المغرب/تونس)**

سيقام هذا المشروع المغربي التونسي المشترك في المغرب . ومن المتوقع أن يبدأ الانتاج في آذار/مارس ١٩٨٩ .

٢٧ - **انتاج ترموستاتات ، ومفاتيح مبخرة ، ومبادلات حرارية ، ومواقد طهي ، ومحركات معفرة ، ولوحات ضبط ، وأجهزة تلفزة ، وأشرطة كاسيت ، ودوائر مطبوعة (الجزائر/تونس)**

تقوم كل من الجزائر وتونس بمناقشة فكرة هذا المشروع قصد تنفيذه معا . وقد أجريت بالفعل دراسات حول بعض المنتجات ، وستجري مناقشتها في الاجتماع المقبل للجنة المشتركة بين البلدين . وتجدر الاشارة الى المجموعة الواسعة من المنتجات التي يجري انتاجها بالفعل في المنطقة الفرعية . ففي مصر ، مثلا ،

المرفق الرابع (تابع)

يجرى تجميع أجهزة تلفزة (ملونة وغير ملونة) بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا. كما تنشط الآيدو في ترويج دراسة بشأن صنع البدالات الهاتفية في منطقة المغرب العربي . بيد أن دراسات الجدوى المفصلة حول زيادة المكون المحلي في انتاج أجهزة التلفزة أكدت ديمومية المشروع الذي يلتمس له حاليا اشتراك الأطراف المهتمة .

٢٨ - **انتاج مكابس ، ومسامير ربط ، وأنابيب ، وأنواع الجلبة ، وكراسي تحميل ، وسلاسل نقل الحركة** (الجزائر/تونس)

تقوم كل من الجزائر وتونس بمناقشة هذا المشروع قصد تنفيذه معا. وفيما يتعلق بمشروع ليبي/جزائري مشترك ذي صلة ، يجري النظر في تحويله الى مشروع ثلاثي ، بضم تونس اليه .

الصناعة الميتالورجية

٢٩ - **مجمّع مشترك لانتاج الفولاذ** (الجزائر/ليبيا/موريتانيا/المغرب)

يهدف المشروع الى تدعيم الاكتفاء الذاتي من منتجات الفولاذ . وتدور مناقشة المشروع بين حكومات كل من الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا .

باء - المشاريع المساندة

١ - **شركة تونسية/ليبية مشتركة للصيانة الصناعية والتجميع**

٢ - **دراسة حول ترويج صنع السلع الانتاجية في شمال افريقيا**

طلب الى اليونيدو أن تقدم ، بالتعاون مع الآيدو ومركز الدراسات الصناعية لبلدان المغرب العربي ، مساعدة في اعداد دراسة السوق دون الاقليمية تبين قدرات انتاج السلع الانتاجية في كل بلد ، استنادا الى دراسة استقصائية ودراسات جدوى تتعلق بمختلف القطاعات الفرعية الصناعية الأساسية .

٣ - **دراسات تقنية حول تعزيز التعاون الصناعي في صناعة صيد الأسماك**

نظرا للحاجة الى رسم خطة للنهوض بصناعة تجهيز الأسماك ، وعلى ضوء الدراسات التي سبق لليونيدو أن أجرتها حول هذا القطاع ، طلب الى اليونيدو أن تقدم ، بالتعاون مع المنظمات دون الاقليمية ذات الصلة ، كل ما يلزم من مساعدة للدراسات ، التي ستركز على مسألتين محددتين : '١' تحديث ذلك القطاع بغية تحسين طاقة التجهيز وتثبيت أسعار المنتجات ؛ و '٢' تحديث طرائق التجهيز والحفظ والتوزيع ، خصوصا في المناطق الريفية .

المرفق الرابع (تابع)

٤ - دراسات تقنية حول اقامة صناعة دون اقليمية لاصلاح السفن وصيانتها

سعيا الى ضمان استغلال الثروة السمكية ووسائط النقل البحري استغلالا متسقا وفعالا ، بالتعاون مع المنظمات دون الاقليمية ذات الصلة ، طلب الى اليونيدو تقديم المساعدة اللازمة للدراسات التقنية التي ستركز على انشاء صناعة لاصلاح السفن وصيانتها استنادا الى مشاريع نموذجية واقعة في كل أنحاء المنطقة الفرعية .

٥ - دراسات تقنية تتعلق بالتلوث الصناعي

نظرا لخطورة الوضع الذي تواجهه المناطق الساحلية في شمال افريقيا نتيجة لتدفق النفايات الخطرة في البحر المتوسط دون ضوابط ، الذي يعزى الى الغضلات الحضرية والصناعية من بلدان السواحل الشمالية وكذلك الى أن ٤٥ في المائة من نفط العالم انما ينقل عبر هذا البحر شبه المغلق ، كان من الضروري احتواء التلوث البيئي . ونظرا لخطورة الوضع ، طلب الى اليونيدو أن تساعد بلدان المنطقة الفرعية على اجراء دراسات تقنية بشأن تقليل التلوث أو تفاديه .

٦ - مشاورات دون اقليمية حول قطاعات معينة

نظرا للحاجة الى تحاشي ازدواجية المشاريع ، رئي أن من الضروري استحداث شكل ما من الآلية التشاورية . وقد اقترح أن تعقد في البداية مشاورات حول القطاعات التالية : المعدات الصناعية ؛ المنسوجات ، بما في ذلك الألياف الاصطناعية ؛ الهندسة والصيانة الصناعية ؛ الجلود ؛ الحديد والطب ؛ الصناعات التكميلية ، مثل صناعة السيارات والصناعات الزراعية - الغذائية ؛ الصناعات الكهربائية والالكترونية ؛ الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية . ومن شأن هذه المشاورات ، التي ينبغي أيضا أن تنظمها اليونيدو والآيدو ومركز الدراسات الصناعية لبلدان المغرب العربي وأن تحضرها مؤسسات مصرفية مثل مصرف التنمية الافريقي ، أن تسهل وضع استراتيجيات وطنية وأن تمهد الطريق أمام تكامل صناعي فعال في المنطقة الفرعية .

- - - - -